

## إقرار الذمة المالية كآلية قانونية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية للتجارب الأجنبية

Financial Disclosure as a Legal Mechanism to Combat Corruption: An Analytical

Comparative Study of Foreign Experiences

الدكتور سعد عبدالله الجدعان<sup>1</sup>Dr, Saad Abdullah Aljadean<sup>2</sup>

## الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة إقرار الذمة المالية كآلية قانونية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، من خلال تحليل الإطار المفاهيمي والقانوني والمؤسسي لهذه الأداة في ضوء التجارب الأجنبية والمعايير الدولية، وقد أوضحت الدراسة أن إقرار الذمة المالية لا يعتبر مجرد التزام شكلي، بل هو ركيزة أساسية في بناء منظومة الحوكمة الرشيدة، شريطة أن يقترن بالاستقلالية المؤسسية والشفافية العلنية والقدرات التقنية المتطورة، كما أبرزت التجارب المقارنة أن فعالية هذه الأداة تختلف باختلاف السياقات الوطنية، حيث نجحت بعض الدول في توظيفها لتعزيز النزاهة، بينما أخفقت دول أخرى بسبب ضعف الإرادة السياسية أو محدودية الموارد، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تبني مقاربة شمولية تقوم على الإرادة السياسية، استقلال الهيئات الرقابية، التوازن بين الشفافية والخصوصية، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة بشكل تدريجي، فضلا عن الالتزام بالمعايير الدولية، وبهذا، توصل البحث إلى أن إقرار الذمة المالية يمثل شرطا ضروريا ولكنه غير كاف بمفرده، ما لم يدمج في منظومة متكاملة للحكومة ومكافحة الفساد.

الكلمات المفتاحية: إقرار الذمة المالية، الشفافية، النزاهة، الحوكمة، مكافحة الفساد، التجارب المقارنة، التشريعات

الدولية، الهيئات الرقابية، تضارب المصالح، التكنولوجيا.

## Abstract

This research examines financial disclosure statements as a legal mechanism for promoting integrity and combating corruption, through an analysis of their conceptual, legal, and institutional frameworks in light of international standards

<sup>1</sup> متخصص في القانون الدولي، وقانون التحكيم الدولي، ومجالات الحوكمة، ومكافحة الفساد، وغسل الأموال، ومدونات السلوك، ومدرب معتمد في التحكيم التجاري الدولي ومكافحة الفساد، وعضو في عدة مجلات علمية محكمة، محكم معتمد لدى مؤسسات دولية متخصصة في التحكيم التجاري الدولي.

<sup>2</sup> A specialist in International Law and International Arbitration Law, with expertise in Governance, Anti-Corruption, Anti-Money Laundering, and Codes of Conduct. certified trainer in International Commercial Arbitration, Governance, and Anti-Corruption, a member of several peer-reviewed academic journals, and serves as an accredited arbitrator with international institutions in the field of international commercial arbitration.

and comparative foreign experiences. The study demonstrates that financial disclosure should not be viewed as a mere formal obligation, but rather as a fundamental pillar of good governance, provided it is accompanied by institutional independence, public transparency, and advanced technical capacities. Comparative experiences highlight that the effectiveness of this mechanism varies across national contexts, with certain countries achieving notable success in enhancing integrity, while others failed due to weak political will or limited resources. The study concludes with several key recommendations, including the need for a holistic approach grounded in political commitment, independent oversight bodies, a balance between transparency and privacy, the gradual adoption of modern technologies, and adherence to international standards. Ultimately, the research finds that financial disclosure is a necessary but insufficient condition on its own, unless integrated within a comprehensive governance and anti-corruption framework.

**Keywords:** Financial Disclosure, Transparency, Integrity, Governance, Anti-Corruption, Comparative Experiences, International Legislation, Oversight Bodies, Conflict of Interest, Technology.

## المقدمة

يعد الفساد من أخطر الظواهر التي تواجه الأنظمة القانونية والإدارية في الدول المعاصرة، لما ينطوي عليه من آثار سلبية مركبة تتجاوز حدود المخالفات الفردية لتصل إلى تقويض البنية المؤسسية للدولة، وإضعاف مبادئ النزاهة والشفافية، وزعزعة ثقة المواطنين في المؤسسات العامة، فضلا عن تأثيره المباشر في تعطيل جهود التنمية المستدامة وإهدار الموارد العامة، الأمر الذي دفع الدول، مدفوعة بالضغوط الداخلية والخارجية، إلى تبني منظومات متكاملة من الأدوات القانونية والمؤسسية التي تستهدف الوقاية من الفساد والحد من انتشاره، ويأتي في مقدمة هذه الأدوات نظام إقرار الذمة المالية، الذي يقوم على إلزام شاغلي الوظائف العامة بالإفصاح الدوري والشامل عن ممتلكاتهم ومصادر دخلهم والتزاماتهم المالية، بما يتيح إمكانية الكشف المبكر عن حالات الإثراء غير المشروع أو تضارب المصالح أو إساءة استغلال السلطة، وهو ما يمنحه طابعا وقائيا واستباقيا يتجاوز مجرد كونه إجراء شكليا، ليصبح آلية رقابية فعالة إذا ما تم تفعيله ضمن إطار قانوني ومؤسسي متكامل يتسم بالاستقلالية والكفاءة، ويعتمد على أدوات حديثة للتحقق والتحليل والمتابعة المستمرة.

## أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية المتكاملة التي تنطلق من معالجة الظاهرة محل الدراسة من زوايا متعددة، حيث يهدف في المقام الأول إلى بيان الإطار النظري والقانوني لنظام إقرار الذمة المالية من خلال تحديد طبيعته القانونية وأهدافه ووظائفه ضمن منظومة مكافحة الفساد، كما يهدف إلى تحليل الدور الذي يؤديه هذا النظام في تعزيز النزاهة والشفافية والحد من مظاهر الفساد الإداري والمالي، إضافة إلى دراسة الأطر الدولية التي نظمت هذه الآلية، واستكشاف مدى انسجام التشريعات الوطنية مع تلك المعايير، فضلا عن إجراء تحليل مقارنة معمق للتجارب الأجنبية الرائدة التي نجحت في تطبيق نظم الإفصاح المالي بكفاءة، وصولا إلى استخلاص الدروس المستفادة وتقديم مقترحات وتوصيات تشريعية وعملية من شأنها تعزيز فعالية هذا النظام وتطويره بما يتلاءم مع متطلبات البيئات القانونية المختلفة.

## أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يتناول موضوعا حيويا يرتبط ارتباطا وثيقا بقضايا الحوكمة الرشيدة وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، حيث يكتسب البحث أهميته العلمية من خلال إسهامه في إثراء المكتبة القانونية بدراسة تحليلية مقارنة تتناول أحد أبرز الأدوات الوقائية في مكافحة الفساد، كما تتضح أهميته العملية في تقديم نتائج وتوصيات قابلة للتطبيق يمكن أن تسهم في دعم صانعي القرار في تطوير الأطر القانونية والمؤسسية، فضلا عن أهميته التشريعية التي تتمثل في تحليل النصوص القانونية القائمة وبيان أوجه القوة والقصور فيها واقتراح سبل تطويرها بما يتوافق مع المعايير الدولية، إضافة إلى أهميته المجتمعية التي تنبع من دوره في تعزيز الوعي العام بأهمية الشفافية والمساءلة كركيزتين أساسيتين لبناء الثقة بين المواطن والمؤسسات العامة، وترسيخ ثقافة النزاهة في المجتمع.

## إشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذا البحث حول التساؤل الرئيس المتعلق بمدى فعالية نظام إقرار الذمة المالية كآلية قانونية لمكافحة الفساد في ضوء المعايير الدولية والتجارب المقارنة، وما إذا كان هذا النظام قادرا، في مختلف السياقات القانونية والمؤسسية، على تحقيق الأهداف الوقائية والردعية التي أنشئ من أجلها، وهو ما يثير عددا من التساؤلات الفرعية التي تتصل بطبيعة الإطار المفاهيمي والقانوني لهذا النظام، ومدى إسهامه في تعزيز الشفافية والحد من تضارب المصالح، فضلا عن تحليل النماذج الدولية المختلفة في تطبيقه، وتحديد أوجه القوة والقصور في تلك التجارب، واستكشاف السبل الكفيلة بتطوير هذه الأداة القانونية بما يتلاءم مع الخصوصيات الوطنية للدول، وبما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات الشفافية وحماية الحقوق والحريات الفردية.

### منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأكثر ملاءمة لدراسة الظواهر القانونية ذات الطابع المركب، حيث يقوم على تحليل النصوص القانونية الدولية، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واستقراء مضامينها المتعلقة بإقرار الذمة المالية، إلى جانب دراسة التشريعات الوطنية في عدد من الدول الأجنبية وتحليلها تحليلًا نقديًا يهدف إلى إبراز أوجه القوة والقصور، كما يستعين بالمنهج المقارن من خلال إجراء مقارنة منهجية بين النماذج المختلفة لتطبيق نظم الإفصاح المالي، بما يسهم في استخلاص نتائج علمية دقيقة يمكن البناء عليها في تقديم توصيات عملية وتشريعية تسهم في تعزيز فعالية هذا النظام، مع الأخذ في الاعتبار التطورات الحديثة في مجالات الحوكمة والتكنولوجيا وتأثيرها في تطوير أدوات مكافحة الفساد.

### المبحث الأول: المفهوم العام لإقرار الذمة المالية ودوره في تعزيز النزاهة

تظهر الدراسات القانونية المقارنة أن الفساد لم يعد مجرد ظاهرة عابرة داخل المؤسسات العامة، بل تحول إلى عائق هيكلي يهدد فعالية النظم الديمقراطية واستقرار الحياة الاقتصادية والسياسية، مما فرض على التشريعات الأجنبية البحث عن أدوات مبتكرة للوقاية والردع، كان من أبرزها إقرار الذمة المالية الذي يلزم المسؤولين العموميين بالكشف عن ممتلكاتهم وأصولهم المالية بشكل دوري، بما يتيح للجهات الرقابية تتبع حركة الثروة ومقارنتها بمصادر الدخل المشروع، وهو ما يجعل هذا النظام أداة قانونية ذات طبيعة وقائية قادرة على تعزيز الشفافية والحد من تضارب المصالح، كما يمثل في الوقت ذاته رسالة رمزية إلى المجتمع بأن الوظيفة العامة ليست وسيلة للإثراء غير المشروع بل مسؤولية أخلاقية وقانونية.<sup>1</sup>

وتبرز التجارب الأجنبية أن إلزامية الإفصاح المالي للمسؤولين العموميين قد ارتبطت تاريخيا بتطور مبادئ الحوكمة الرشيدة، إذ لم يعد يكفي وضع نصوص عامة لمكافحة الفساد دون آليات عملية لمتابعة ذمم المسؤولين ومصادر ثرواتهم، لذلك نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على ضرورة اعتماد أنظمة إفصاح مالي واضحة، وأوصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بتفعيل هذه الآلية في القطاعات ذات الحساسية العالية كالبرلمان والسلطة التنفيذية، كما أكد البنك الدولي

<sup>1</sup> Jeremy Pope, *Confronting Corruption: The Elements of a National Integrity System*, Transparency International, 2000.

في تقاريره أن فعالية الإقرار المالي تزداد كلما ارتبطت بآليات تحقق مؤسسية مستقلة، مما يحوله من مجرد التزام شكلي إلى أداة جوهرية لترسيخ النزاهة والشفافية في العمل العام.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: التعريف القانوني لإقرار الذمة المالية

يعرف الفقه المقارن إقرار الذمة المالية بأنه الإفصاح الرسمي الذي يقدمه الموظف العمومي أو المسؤول السياسي عن ممتلكاته ومدائيله وديونه، بصورة دورية تتيح إمكانية مقارنة وضعه المالي قبل تولي المنصب وبعده، وقد تبين أن هذا التعريف لا يقتصر على بعد شكلي بل ينطوي على فلسفة وقائية تستند إلى مبدأ الشفافية كركيزة أساسية للحكومة، حيث يهدف إلى تقليص فجوة الثقة بين المواطن والمؤسسات العامة عبر ضمان أن الثروة التي يمتلكها المسؤول تعبر عن دخل مشروع ومتوافق مع التشريعات السارية، كما أن هذا التعريف يبرز العلاقة العضوية بين الإفصاح المالي والرقابة المؤسسية، بما يحول الإقرار المالي من مجرد وثيقة إلى التزام قانوني وأخلاقي يسهم في منع استغلال الوظيفة لأغراض شخصية.<sup>2</sup>

لقد تباينت المقاربات القانونية في تحديد نطاق الذمة المالية الواجب الإفصاح عنها، فبينما تذهب بعض التشريعات إلى قصرها على الممتلكات العقارية والمنقولة ذات القيمة الكبيرة، توسعت أخرى لتشمل حتى الهدايا والامتيازات والمصالح التجارية غير المباشرة، وهو ما يعكس تباين فلسفة المشرعين في تقدير خطورة كل بند من بنود الذمة المالية، غير أن القاسم المشترك بين هذه النماذج المقارنة هو الرغبة في بناء نظام وقائي قادر على كشف أي تضخم غير مبرر في الثروة، بحيث يصبح من السهل على الجهات الرقابية تمييز الزيادة المشروعة عن تلك الناتجة عن ممارسات فاسدة، مما يرفع من مستوى الشفافية ويعزز مناخ النزاهة في الحياة العامة.<sup>3</sup>

يظهر التحليل الفقهي أن تعريف إقرار الذمة المالية يتجاوز كونه مجرد التزام شخصي، إذ يعتبر أداة من أدوات السياسة الجنائية الوقائية التي تسعى الدول الأجنبية من خلالها إلى تعزيز الرقابة على الموظفين العموميين، وقد تبنت بعض الدراسات المقارنة اتجاهها يرى أن الإفصاح المالي يشبه نظام التصريح الضريبي من حيث آليات التتبع والرقابة، غير أنه يتميز بكونه موجها نحو حماية

<sup>1</sup> United Nations, *United Nations Convention against Corruption (UNCAC)*, New York, 2003. : OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011.

<sup>2</sup> World Bank, *Preventing Corruption in Public Administration*, World Bank Report, 2010. :Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*, Cambridge University Press, 2005.

<sup>3</sup> OECD, *Preventing Corruption through Effective Financial Disclosure*, OECD Publishing, 2012. : UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, New York, 2009.

الوظيفة العامة من الانحرافات المالية، مما يجعله في مرتبة قريبة من نظم الحوكمة المؤسسية، ويسهم في منع تضارب المصالح الذي يعد أحد أهم مظاهر الفساد، وبالتالي يصبح الإقرار المالي وسيلة مزدوجة لحماية المال العام وتعزيز النزاهة في آن واحد.<sup>1</sup>

وفي ضوء المقارنة القانونية، يمكن القول إن إقرار الذمة المالية قد ولد من رحم الأزمات السياسية التي كشفت عن ثغرات خطيرة في الرقابة على ثروات المسؤولين، والقوانين الأمريكية والبريطانية والفرنسية أقرت بعد فضائح مالية وسياسية هزت ثقة المواطنين، مما يبين أن هذا الإجراء لم يكن وليد التنظير الأكاديمي فحسب، بل استجابة عملية لضغوط المجتمع المدني والإعلام ومنظمات الشفافية، وهو ما جعل الإقرار المالي يتحول إلى مطلب جماهيري يعبر عن رغبة المجتمعات في رؤية مسؤولين عموميين أكثر نزاهة وخضوعا للمساءلة، الأمر الذي رفع من قيمته كإجراء قانوني ذي بعد سياسي واجتماعي يتجاوز حدود النصوص الجامدة.<sup>2</sup>

وتؤكد الممارسات المقارنة أن التعريف القانوني للإقرار المالي يظل غير مكتمل من دون ربطه بآليات تحقق ورقابة، فالتشريع الذي يفرض الالتزام دون أن يضع قواعد للتدقيق والتحقق يبقى قاصرا عن تحقيق أهدافه، ولهذا فإن الفقه الأجنبي شدد على أن الإقرار المالي ليس مجرد إعلان بل هو نظام متكامل يستدعي وجود مؤسسات قادرة على التتبع والتحقق والتحليل، كما أن بعض الدراسات أشارت إلى ضرورة توافر الشفافية العلنية من خلال نشر هذه الإقرارات أو إتاحتها للجمهور، باعتبار أن الرقابة المجتمعية تمثل مكملا للرقابة المؤسسية وتسهم في تعزيز فعالية النظام ككل.<sup>3</sup>

وبناء على ما سبق، يتضح أن التعريف القانوني لإقرار الذمة المالية قد تطور من مجرد فكرة شكلية إلى نظام قانوني متكامل يستند إلى مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة، ويسهم في تعزيز الثقة العامة من خلال فرض التزامات دقيقة على المسؤولين العموميين، ويظهر الفقه المقارن أن هذا المفهوم بات يعد من أعمدة السياسات الوقائية في مكافحة الفساد، حيث يجمع بين الطابع القانوني الإلزامي والطابع الأخلاقي الذي يعكس التزام الموظف العام بقيم النزاهة، ومن ثم يمكن القول إن الإقرار المالي يمثل في ذاته تعريفا عمليا للنزاهة المؤسسية في النظم القانونية الحديثة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016.

<sup>2</sup> OECD, *Public Sector Integrity: A Framework for Assessment*, OECD Publishing, 2005. :United States Congress, *Ethics in Government Act of 1978*, Public Law 95-521. :House of Commons, *Code of Conduct for Members of Parliament*, UK Parliament, London, 2019.

<sup>3</sup> World Bank, *Combating Corruption in Public Services: Case Studies*, Washington, 2012.

<sup>4</sup> Transparency International, *Corruption Perceptions Index Report*, Cambridge University Press, 2016. :UNODC, *State of Implementation of the United Nations Convention against Corruption*, New York, 2017.

## المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لإقرار الذمة المالية

تؤكد الأدبيات المقارنة أن إقرار الذمة المالية ليس مجرد التزام طوعي أو عرف إداري، بل هو واجب قانوني تفرضه التشريعات الحديثة على فئات محددة من الموظفين العموميين وشاغلي المناصب العليا، بحيث يصبح جزءا لا يتجزأ من منظومة مكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة، وقد نصت العديد من القوانين الأجنبية على أن الامتناع عن تقديم الإقرار المالي أو تقديم بيانات غير صحيحة يشكل مخالفة تأديبية أو حتى جريمة يعاقب عليها القانون، مما يضفي على هذه الآلية طبيعة إلزامية صارمة لا تقبل التهاون، وتذهب بعض الدراسات إلى اعتبار الإقرار المالي بمثابة واجب قانوني مزدوج، فهو من جهة التزام شخصي على الموظف، ومن جهة أخرى حق عام للمجتمع في الاطلاع على مصادر ثروة المسؤولين العموميين.<sup>1</sup>

إن الطبيعة القانونية للإقرار المالي تتجلى كذلك في كونه أداة رقابية رسمية تستعمل كدليل إثبات في التحقيقات الجنائية والإدارية المتعلقة بالثراء غير المشروع أو تضارب المصالح، وقد أظهرت التجارب المقارنة أن العديد من المحاكم الأجنبية اعتبرت الإقرارات المالية وثائق ذات حجية قانونية يمكن البناء عليها في إقامة الدليل على وجود مخالفات، كما أن هذه الطبيعة القانونية تفرض على المشرع وضع قواعد دقيقة بشأن نطاق الإقرار، والجهات المحولة بتلقيه، وفترات تقديمه، والعقوبات المترتبة على الإخلال به، بحيث يتم ضمان أن لا يتحول إلى التزام شكلي عديم الجدوى وبذلك، فإن الإقرار المالي يتجاوز حدود الالتزام الأخلاقي ليصبح وثيقة رسمية معتمدة في النظام القانوني.<sup>2</sup>

ومن زاوية مقارنة، يتضح أن بعض التشريعات الأجنبية منحت الإقرار المالي طابعا علنيا بحيث تنشر بياناته للجمهور، بينما أبقى تشريعات أخرى على سرية مقتصره على الأجهزة الرقابية، ويعكس هذا التباين اختلافا في تقدير المشرع لمفهوم الحق في الخصوصية مقابل حق المجتمع في الشفافية ومع ذلك، فإن القاسم المشترك بين هذه النماذج هو الاعتراف بالطبيعة القانونية الملزمة للإقرار المالي، إذ لا يعد مجرد وثيقة استرشادية، بل هو التزام ترتب القوانين على مخالفته جزاءات واضحة، ويظهر هذا أن المشرعين الأجانب سعوا إلى ترسيخ الإقرار المالي كجزء أصيل من المنظومة القانونية للشفافية والنزاهة، مما يؤكد مكانته كإجراء وقائي ذي طابع قانوني مؤسسي.<sup>3</sup>

ويبرز الفقه المقارن أن الطبيعة القانونية لإقرار الذمة المالية تتداخل مع غيرها من الأنظمة القانونية ذات الصلة مثل قوانين تضارب المصالح وقوانين مكافحة غسل الأموال والتشريعات الضريبية، مما يمنحه بعدا تكامليا داخل النظام التشريعي، فالموظف الذي يخفي ثرواته أو يقدم بيانات غير دقيقة يمكن أن يحاسب بموجب أكثر من إطار قانوني، وهو ما يعزز فعالية النظام ويضعف

<sup>1</sup> Jeremy Pope, *Confronting Corruption: The Elements of a National Integrity System*, Transparency International, 2000.

<sup>2</sup> OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011.

<sup>3</sup> Daniel Kaufmann, Aart Kraay & Massimo Mastruzzi, *Governance Matters: Worldwide Governance Indicators*, World Bank, 2010.

من قوة الردع ومن ثم، فإن الطبيعة القانونية للإقرار المالي لا تقتصر على كونه التزاما إداريا، بل تتجاوز ذلك لتجعله جزءا من شبكة متكاملة من القوانين تهدف جميعها إلى حماية النزاهة في العمل العام.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: إقرار الذمة المالية كآلية لتعزيز النزاهة

لقد تبين من الدراسات المقارنة أن إقرار الذمة المالية يمثل إحدى أهم الأدوات التشريعية التي تسهم في ترسيخ النزاهة داخل المؤسسات العامة، إذ يلزم الموظف العمومي بالكشف عن أصوله ومصادر دخله بطريقة دورية وموثقة، الأمر الذي يردع استغلال المنصب لتحقيق مكاسب غير مشروعة، ومن زاوية نظرية، فإن هذا الإجراء يعبر عن فلسفة الشفافية بوصفها قيمة أساسية في الحوكمة، حيث تتحول الذمة المالية إلى مرآة تظهر للجهات الرقابية مدى اتساق الثروة الشخصية مع القواعد القانونية، وتؤكد الأدبيات الأجنبية أن هذا الإلزام لا يحقق فقط غرضه القانوني بل يسهم أيضا في بناء ثقافة مؤسسية قائمة على النزاهة، وهو ما يجعل الإفصاح المالي جزءا لا يتجزأ من النظام الأخلاقي والقانوني للدولة.<sup>2</sup>

إن تعزيز النزاهة من خلال الإقرار المالي يتحقق عبر خلق بيئة من الرقابة الذاتية والرقابة المؤسسية معا، فالموظف يدرك أن أي زيادة في ثروته ستكون محل مقارنة وتدقيق، مما يجعله أكثر التزاما بالقوانين وأكثر وعيا بمسؤوليته أمام المجتمع، وقد أوضحت التجارب الأجنبية أن الإفصاح المالي نجح في كشف العديد من حالات تضارب المصالح والثراء غير المشروع، مما عزز ثقة المواطنين في نزاهة الجهاز الإداري والسياسي، كما أن إلزامية الإقرار المالي ساعدت على جعل مفهوم النزاهة قيمة ملموسة وليست مجرد شعار، حيث أصبحت الشفافية المالية شرطا أساسيا لتولي الوظيفة العامة أو الاستمرار فيها.<sup>3</sup>

وتظهر التحليلات المقارنة أن إقرار الذمة المالية يشكل أداة تربوية وقائية في آن واحد، فهو يرسخ لدى المسؤولين فكرة أن المنصب العام مرتبط بالمساءلة المستمرة، وأن أي انحراف مالي يمكن أن يكشف بسهولة عبر آليات التتبع والتحقق، وهذا البعد التربوي يجعل الإقرار المالي أداة لإعادة تشكيل الثقافة المؤسسية في اتجاه مزيد من الالتزام بالقيم الأخلاقية والقانونية، وقد أشارت الدراسات إلى أن النزاهة لا تفرض بالقوانين وحدها وإنما تتطلب تكوين عادات وممارسات متجذرة داخل المؤسسات، وهو ما يتيح نظام الإفصاح المالي عبر إلزام الموظفين بتكرار عملية الكشف بشكل دوري.<sup>4</sup>

ومن ناحية عملية، فإن دور الإقرار المالي في تعزيز النزاهة يتضح أكثر عندما يكون مرتبطا بآليات نشر علني أو رقابة مجتمعية، حيث تسمح بعض التشريعات الأجنبية للجمهور أو منظمات المجتمع المدني بالاطلاع على هذه الإقرارات، مما يضيف

<sup>1</sup> Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016.

<sup>2</sup> Jeremy Pope, *Confronting Corruption: The Elements of a National Integrity System*, Transparency International, 2000.

<sup>3</sup> OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011.

<sup>4</sup> World Bank, *Preventing Corruption in Public Administration*, World Bank Report, 2010.

بعدا جديدا من الرقابة الشعبية على الذمم المالية للمسؤولين، وقد أظهرت هذه التجارب أن العلنية تضاعف من الأثر الوقائي، وتجعل من الصعب على أي مسؤول إخفاء ثرواته أو تضليل الجهات الرقابية، وفي هذا الإطار، يعتبر الإقرار المالي جزءا من شبكة القوانين الرامية إلى بناء النزاهة على المستويين المؤسسي والمجتمعي، بما يحول الشفافية من مجرد مبدأ قانوني إلى ممارسة عملية متجذرة في النظم المقارنة.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: الأبعاد المؤسسية للإقرار المالي

تظهر التجارب المقارنة أن نجاح نظام إقرار الذمة المالية يعتمد بدرجة كبيرة على الأبعاد المؤسسية التي تحيط به، إذ لا يكفي النص على الالتزام بالإفصاح دون وجود هيئات رقابية متخصصة قادرة على متابعة هذه الإقرارات والتحقق من صحتها، وقد أكدت الأدبيات أن غياب مؤسسة مستقلة أو ضعف صلاحياتها يحول الإقرار المالي إلى وثيقة شكلية لا تحقق أهدافها الوقائية، بينما يمنح وجود جهاز مستقل للإفصاح المالي النظام قوة إضافية تجعله جزءا من منظومة الشفافية والنزاهة، كما أن استقلالية هذه الأجهزة عن السلطات التنفيذية تعد شرطا جوهريا لتفادي تضارب المصالح وضمان حياد عملية الرقابة.<sup>2</sup>

ويتضح من التجارب الأجنبية أن البنية المؤسسية للإقرار المالي تتطلب توافر موارد مالية وبشرية وتقنية كافية، إذ لا يمكن لهيئة رقابية أن تتابع آلاف الإقرارات دون أن تكون مجهزة بفريق متخصص يمتلك الخبرة في المحاسبة والقانون والتحقق المالي، وقد أظهرت الممارسات المقارنة أن استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل قواعد البيانات الرقمية وأنظمة الذكاء الاصطناعي، ساعد في تسريع عملية التدقيق والكشف المبكر عن حالات تضخم الثروة غير المشروع ومن ثم، فإن الاستثمار في القدرات المؤسسية والتقنية يشكل أحد أعمدة نجاح نظام الإفصاح المالي.<sup>3</sup>

كما أن الأبعاد المؤسسية تتعلق بآليات التعاون والتكامل بين الهيئة المكلفة بمراجعة الإقرارات وبين الأجهزة الأخرى مثل سلطات الضرائب ووحدات مكافحة غسل الأموال وأجهزة الادعاء العام، فغياب التنسيق بين هذه المؤسسات قد يفرغ نظام الإقرار المالي من مضمونه، في حين أن التكامل المؤسسي يعزز فعاليته ويجعل من الإفصاح المالي أداة متشابكة مع باقي أنظمة الحوكمة، وقد أشارت الأدبيات إلى أن بعض الدول الأجنبية طورت بروتوكولات تعاون تسمح بتبادل المعلومات بشكل آمن وسريع، مما يضاعف من قدرة الأجهزة الرقابية على كشف الأنماط المعقدة للفساد المالي.<sup>4</sup>

وتشير الدراسات إلى أن الأبعاد المؤسسية للإقرار المالي لا تقتصر على الأجهزة الرقابية فقط، بل تشمل أيضا المجتمع المدني ووسائل الإعلام التي تلعب دورا تكميليا في تعزيز الرقابة على الذمم المالية، ففي بعض التجارب، أُتيح للجمهور الاطلاع على بيانات المسؤولين، مما خلق ضغطا اجتماعيا إضافيا لضمان نزاهة العملية، كما أن وجود ثقافة مؤسسية داعمة للشفافية

<sup>1</sup> OECD, *Preventing Corruption through Effective Financial Disclosure*, OECD Publishing, 2012.

<sup>2</sup> World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.

<sup>3</sup> Jeremy Pope, *Confronting Corruption: The Elements of a National Integrity System*, Transparency International, 2000.

<sup>4</sup> World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.

يسهم في تعزيز فعالية النظام، إذ أن المؤسسات ذات القيم الواضحة في النزاهة تكون أكثر قدرة على الالتزام بروح القانون لذلك، فإن الأبعاد المؤسسية للإقرار المالي تعتبر عنصرا حاسما في تحويله من نص تشريعي إلى ممارسة عملية فاعلة.<sup>1</sup>

### المطلب الخامس: فعالية إقرار الذمة المالية في التجارب الأجنبية

أظهرت الدراسات المقارنة أن فعالية إقرار الذمة المالية تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لمدى قوة الأطر القانونية والمؤسسية المحيطة به، ففي بعض الأنظمة الأجنبية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، ساهمت هذه الآلية في الحد من تضارب المصالح وكشف حالات الثراء غير المشروع، بفضل وجود آليات تحقق صارمة وهيئات مستقلة مخولة بمتابعة صحة البيانات المقدمة، بينما في أنظمة أخرى اكتفى المشرع بفرض الالتزام دون توفير أدوات رقابية كافية، مما جعل الإقرار المالي مجرد إجراء شكلي لا يحقق أهدافه الوقائية، ويشير الفقه الأجنبي إلى أن نجاح هذه الأداة يتوقف بدرجة أساسية على الإرادة السياسية الحقيقية في تطبيقها وربطها بآليات مساءلة قوية.<sup>2</sup>

ومن الناحية العملية، تظهر التجارب أن فعالية الإقرار المالي تزداد عندما يقترن بنظام علني يسمح للجمهور أو منظمات المجتمع المدني بالاطلاع على البيانات، إذ أن الرقابة الشعبية تضيف طبقة جديدة من الشفافية تضاعف من الأثر الوقائي، ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال، يخضع أعضاء البرلمان لالتزام بالإفصاح عن مصالحهم المالية ضمن سجل عام متاح للجمهور، مما يعزز ثقة المواطنين في نزاهة العملية السياسية، أما في فرنسا، فقد أنشأت الهيئة العليا للشفافية في الحياة العامة قاعدة بيانات علنية لمتابعة الذمم المالية، وهو ما زاد من حجم الرقابة المجتمعية وأسهم في رفع مستوى الالتزام.<sup>3</sup>

وتؤكد الأدبيات الأجنبية أن فعالية الإقرار المالي ليست مطلقة بل مشروطة بتكاملها مع أدوات أخرى مثل قوانين تضارب المصالح وتشريعات مكافحة غسل الأموال والأنظمة الضريبية، حيث يسهم هذا التكامل في سد الثغرات التي قد يستغلها بعض المسؤولين لإخفاء أصولهم، فالموظف الذي يلزم بالإفصاح عن ثرواته، وفي الوقت نفسه يخضع لرقابة ضريبية ومصرفية صارمة، يجد نفسه أمام شبكة متكاملة من الآليات القانونية التي تجعل من الصعب التلاعب بالبيانات ومن هنا، فإن الإقرار المالي يكتسب فعاليته من خلال ارتباطه بمنظومة مؤسسية وتشريعية متشابكة لا تترك مجالاً للتهرب أو المماطلة.<sup>4</sup>

ورغم هذه المزايا، تشير بعض الدراسات إلى وجود تحديات ما تزال قائمة في التجارب الأجنبية، مثل صعوبة التحقق من الأصول المخفية خارج الحدود أو تلك المسجلة بأسماء أقارب أو شركات واجهة، إضافة إلى مشكلة نقص الموارد لدى بعض الهيئات الرقابية، وهو ما يقلل من فعالية المتابعة ومع ذلك، يرى الفقه المقارن أن هذه التحديات لا تنفي أهمية الإقرار المالي، بل

<sup>1</sup> UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, New York, 2009.

<sup>2</sup> United States Congress, *Ethics in Government Act of 1978*, Public Law 95-521

<sup>3</sup> OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011.

<sup>4</sup> Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016.

تدفع نحو تطويره وربطه بتكنولوجيا حديثة كقواعد البيانات العابرة للحدود ونظم الذكاء الاصطناعي للتحليل المالي وبذلك، فإن التجارب الأجنبية تظهر أن فعالية الإقرار المالي ليست ثابتة بل تتطور بقدر ما يتم تحديث الأدوات التشريعية والرقابية المرتبطة به.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: الأطر القانونية الدولية لإقرار الذمة المالية

لقد أصبح إقرار الذمة المالية أحد المعايير الدولية الجوهرية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة داخل المؤسسات العامة، حيث لم يعد ينظر إليه باعتباره مجرد التزام داخلي تفرضه بعض التشريعات الوطنية، بل تحول إلى التزام دولي تدعمه الاتفاقيات والمعايير الصادرة عن المنظمات العالمية، وقد أدرك المجتمع الدولي أن الفساد لم يعد ظاهرة محلية يمكن مواجهتها بقوانين داخلية فقط، بل أصبح تحديا عابرا للحدود يستلزم تنسيقا وتشريعات مشتركة، وهو ما دفع إلى إدماج الإفصاح المالي كأداة وقائية ضمن الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما ساهمت التجارب المقارنة في إبراز الدور الحاسم لهذا النظام في تعزيز الثقة العامة والحد من تضارب المصالح، حتى أصبح شرطا أساسيا لتقييم مدى التزام الدول بمبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة.<sup>2</sup>

وتشير الأدبيات إلى أن الأطر القانونية الدولية لم تقتصر على اتفاقية الأمم المتحدة فحسب، بل شملت أيضا المبادرات التي أطلقتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكذلك السياسات التي تبناها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الإقليمية، وقد قدمت هذه المنظمات معايير تفصيلية تحدد نطاق الإفصاح، والفئات المستهدفة، وآليات الرقابة، والعقوبات المترتبة على المخالفة، مما ساعد الدول على بناء أنظمة وطنية متقدمة، كما أن النظم الإقليمية في أوروبا وأمريكا اللاتينية أسهمت في تعزيز هذا الاتجاه من خلال اعتماد قوانين موحدة للإفصاح المالي، الأمر الذي عزز التعاون الدولي في مكافحة الجرائم المالية، ومن هنا يتضح أن الإقرار المالي لم يعد خيارا، بل أصبح التزاما دوليا يرسخ النزاهة على المستويين الوطني والعالمي.<sup>3</sup>

### المطلب الأول: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والإقرار المالي

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإطار الدولي الأشمل في مجال الوقاية من الفساد، وقد نصت بوضوح على ضرورة اعتماد أنظمة إلزامية لإقرار الذمة المالية، باعتبارها وسيلة وقائية للحد من تضخم الثروة غير المشروع بين المسؤولين العموميين، وقد أكدت الاتفاقية في موادها المتعلقة بالتدابير الوقائية أن الإفصاح المالي يشكل جزءا من التزامات الدولة القانونية، وليس مجرد إجراء إداري شكلي، الأمر الذي منح هذه الآلية بعدا دوليا ملزما، وقد أظهرت الدراسات المقارنة أن إدماج الإقرار المالي في صك دولي ملزم دفع العديد من الدول إلى تعديل تشريعاتها الوطنية لتتلاءم مع معايير الاتفاقية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.

<sup>2</sup> Transparency International, *Global Corruption Report*, Cambridge University Press, 2004

<sup>3</sup> Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016.

<sup>4</sup> UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, New York, 2009.

لم تكنف الاتفاقية بوضع مبادئ عامة، بل قدمت إرشادات عملية حول تصميم أنظمة الإفصاح المالي، بدءاً من تحديد الفئات المستهدفة وانتهاءً بآليات التحقق والمساءلة، مما جعلها مرجعاً تشريعياً للدول الراغبة في تطوير قوانينها الوطنية، وقد تبين أن العديد من الدول الأوروبية واللاتينية استحدثت تشريعات جديدة تلزم الوزراء وأعضاء البرلمان وكبار المسؤولين العموميين بتقديم إقرارات مالية دورية بعد التصديق على الاتفاقية، كما أن بعض الدول النامية استندت إلى نصوصها لإطلاق إصلاحات في قوانين النزاهة، وهو ما جعل الاتفاقية أداة عملية لتوحيد المفاهيم الدولية حول الإفصاح المالي.<sup>1</sup>

لقد أضفت الاتفاقية شرعية دولية على أنظمة الإقرار المالي، خصوصاً في مواجهة الانتقادات المتعلقة بخصوصية الأفراد، إذ أكدت أن حماية المصلحة العامة في النزاهة تبرر فرض التزامات بالإفصاح على الفئات الأكثر عرضة لمخاطر الفساد، كما شجعت على التعاون الدولي من خلال تبادل المعلومات بين الدول حول الأصول المالية للمسؤولين، وهو ما يعد تطوراً جوهرياً في مكافحة الجرائم المالية العابرة للحدود، وقد ربطت الاتفاقية بين الإفصاح المالي وباقي الأدوات الوقائية مثل مدونات السلوك الوظيفي واستقلالية الأجهزة الرقابية، مما عزز من مكانة الإقرار المالي كجزء من منظومة متكاملة.<sup>2</sup>

ورغم ما حققته الاتفاقية من إنجازات، إلا أن التحديات العملية ما تزال قائمة، مثل ضعف القدرات التقنية للأجهزة المكلفة بمراجعة الإقرارات، ونقص الموارد البشرية المؤهلة، وضعف استقلالية بعض الهيئات الرقابية في الدول النامية ومع ذلك، تبقى الاتفاقية علامة فارقة لأنها وضعت لأول مرة التزاماً دولياً صريحاً بإنشاء أنظمة إفصاح مالي، الأمر الذي منح المشرعين الوطنيين أساساً قانونياً قوياً لتضمين هذا الالتزام في تشريعاتهم، ومن ثم فإنها تعد مرجعاً لا غنى عنه في تطوير السياسات الوطنية والدولية لتعزيز الشفافية والنزاهة.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: دور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في تعزيز الإفصاح المالي

لقد أولت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اهتماماً كبيراً بموضوع الإفصاح المالي عن الذمة المالية للمسؤولين العموميين باعتباره أحد أهم أدوات الوقاية من الفساد، حيث أصدرت منذ مطلع الألفية تقارير ودلائل إرشادية هدفت إلى مساعدة الدول على تبني سياسات أكثر فعالية في هذا المجال، وقد ركزت المنظمة على أن الإفصاح المالي لا ينبغي أن يقتصر على جوانب شكلية بل يجب أن يكون جزءاً من منظومة متكاملة للحكومة الرشيدة، تجمع بين الشفافية والمساءلة وتكافؤ الفرص، كما أشارت إلى أن الالتزام بالإقرار المالي يعزز ثقة المواطنين في المؤسسات، ويسهم في الحد من تضارب المصالح، ويمنع استغلال المناصب العامة

<sup>1</sup> OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011

<sup>2</sup> Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016.

<sup>3</sup> UNODC, *State of Implementation of the United Nations Convention against Corruption*, New York, 2017.

لتحقيق مكاسب خاصة، وقد أصبح الدليل الصادر عن المنظمة مرجعا رئيسيا للعديد من الدول الأعضاء وغير الأعضاء الراغبة في تطوير أنظمتها الوطنية لمكافحة الفساد.<sup>1</sup>

وقد أبرزت المنظمة من خلال تقاريرها أن وضع نماذج موحدة للإقرار المالي يسهل عملية المقارنة بين مختلف المسؤولين ويزيد من قدرة الأجهزة الرقابية على رصد تضخم الثروة غير المبرر، كما أوصت بضرورة تحديد الفئات الملزمة بتقديم الإقرارات بوضوح لتجنب الغموض التشريعي، وقد ساعدت هذه التوصيات في ملء فراغ تشريعي كان قائما في بعض الدول، حيث لم تكن القوانين الوطنية تحدد بدقة نطاق الأشخاص المشمولين بالالتزام، كما دعت المنظمة إلى تبني أدوات تكنولوجية متطورة لتسهيل عملية تقديم الإقرارات ومراجعتها، بما يعزز الشفافية ويقلل من احتمالية التلاعب أو الإخفاء وبذلك، فقد ساهمت المنظمة في تحويل الإفصاح المالي إلى ممارسة أكثر دقة وفعالية على الصعيد المقارن.<sup>2</sup>

ومن زاوية أخرى، فقد ركزت المنظمة على ضرورة عدم الاكتفاء بجمع الإقرارات المالية، بل ربطها بآليات تحقق مستقلة قادرة على فحص البيانات ومطابقتها مع المعلومات المتاحة من السلطات الضريبية والبنوك، لأن عدم التحقق يجعل الالتزام مجرد واجب شكلي، وأكدت أن استقلالية الهيئات الرقابية من الشروط الجوهرية لإنجاح هذا النظام، وأن منحها الموارد البشرية والمالية الكافية أمر أساسي لضمان فعاليتها، كما أوصت بإنشاء وحدات متخصصة داخل المؤسسات العامة تتولى مهمة الإشراف على تنفيذ الالتزام بالإفصاح المالي، وتقديم تقارير دورية للحكومات والبرلمانات حول مستوى الامتثال، وقد اعتبر الباحثون أن هذه التوصيات تمثل نقلة نوعية في التفكير المؤسسي المتعلق بالذمة المالية.<sup>3</sup>

وتؤكد الأدبيات المقارنة أن توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية شكلت مرجعا للكثير من الدول عند صياغة تشريعاتها الخاصة بالإفصاح المالي، حيث تبنت دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية هذه المعايير ضمن برامجها الإصلاحية بعد انضمامها لآليات التعاون مع المنظمة، كما أن بعض الدول النامية استندت إلى هذه التوصيات في تحديث قوانين الخدمة المدنية وقوانين النزاهة لتتوافق مع الممارسات الدولية، ورغم التحديات المتعلقة بالخصوصية وضعف الموارد التقنية، إلا أن معايير المنظمة ساعدت على رفع سقف الشفافية، وربطت بين الإفصاح المالي والسياسات الأوسع لمكافحة الفساد ومن ثم، فإن دور المنظمة تجاوز مجرد تقديم المشورة ليصبح مصدرا ملزما للدول الساعية إلى تعزيز نزاهة مؤسساتها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Transparency International, *Global Corruption Report*, Cambridge University Press, 2004.

<sup>2</sup> Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016.

<sup>3</sup> UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, New York, 2009.

<sup>4</sup> OECD, *Public Service Integrity: Enhancing Transparency and Accountability*, OECD Publishing, 2017.

### المطلب الثالث: الإقرار المالي في ضوء معايير البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية

لقد كان للبنك الدولي دور محوري في ترسيخ مفهوم الإفصاح المالي باعتباره جزءا من السياسات الإصلاحية التي يفرضها على الدول المستفيدة من برامج التمويل، حيث اشترط في العديد من الحالات اعتماد أنظمة إلزامية لإقرار الذمة المالية للمسؤولين العموميين كشرط مسبق للحصول على المساعدات أو القروض، ويعكس هذا التوجه إدراك البنك الدولي أن الفساد يقوض فعالية المشاريع التنموية ويهدد الموارد العامة، وأن الإفصاح المالي أداة ضرورية لضمان حسن إدارة الأموال العامة، وقد أظهرت الدراسات أن تدخل البنك الدولي دفع العديد من الدول النامية إلى تبني تشريعات جديدة أو تعديل القوانين القائمة بما يتوافق مع المعايير الدولية في هذا المجال، مما جعل الإفصاح المالي شرطا للإصلاح المؤسسي.<sup>1</sup>

كما أن صندوق النقد الدولي أدرج الإفصاح المالي ضمن تقاريره الدورية عن الحوكمة الاقتصادية، مؤكداً أن الالتزام بالإفصاح المالي يساعد على استقرار الأنظمة المالية ويزيد من ثقة المستثمرين الدوليين، وقد ربط الصندوق بين الإفصاح المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مشدداً على أن الشفافية في الذمة المالية للمسؤولين تسد منافذ استغلال المناصب العامة لأغراض غير مشروعة، وتبين من خلال التجارب أن توصيات الصندوق ساهمت في تشجيع الحكومات على إدخال معايير الإفصاح المالي ضمن خططها الإصلاحية، خصوصا في الدول التي تسعى إلى تحسين تصنيفها الائتماني أو الحصول على دعم مالي دولي.<sup>2</sup>

أما المؤسسات المالية الإقليمية مثل البنك الإفريقي للتنمية والبنك الآسيوي للتنمية فقد تبنت بدورها سياسات تشجع على الإفصاح المالي كجزء من الحوكمة المؤسسية للمشاريع الممولة، حيث اعتبرت أن غياب الشفافية يزيد من مخاطر سوء الإدارة المالية ويؤثر سلبا على نتائج التنمية، وقد قامت هذه المؤسسات بتطوير برامج لبناء القدرات الوطنية في مجال إعداد ومراجعة الإقرارات المالية، وتوفير الدعم الفني للحكومات من أجل وضع أطر قانونية فعالة، وتشير الأدبيات إلى أن هذه الجهود ساعدت على تقليص الفجوة بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية، ودفعت نحو تكامل أكبر بين القوانين المحلية والسياسات الدولية.<sup>3</sup>

ومن زاوية أخرى، يمكن القول إن معايير البنك الدولي والمؤسسات المالية الأخرى أسهمت في تعميم نظام الإفصاح المالي على نطاق واسع، لكنها في الوقت ذاته واجهت تحديات تتعلق بالملكية الوطنية لهذه السياسات، إذ اعتبر بعض الباحثين أن فرض هذه المعايير من الخارج قد يقلل من فاعليتها على المدى الطويل إذا لم يقترن بإرادة سياسية محلية ومع ذلك، فإن التحليل المقارن

<sup>1</sup> World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015. :World Bank, *Preventing Corruption in Public Administration*, World Bank Report, Washington, 2010.

<sup>2</sup> International Monetary Fund (IMF), *Good Governance: The IMF's Role*, Washington, 1997. :IMF, *Fiscal Transparency Code*, Washington, 2014. :Transparency International, *Global Corruption Report*, Cambridge University Press, 2004.

<sup>3</sup> African Development Bank, *Governance Strategic Framework and Action Plan*, Tunis, 2008. :Asian Development Bank, *Anticorruption Policy: Enhancing the Role of ADB in Combating Corruption*, Manila, 1998.

يوضح أن هذه المعايير لعبت دورا أساسيا في دفع الدول نحو تبني الإصلاحات الهيكلية اللازمة لبناء أنظمة شفافة وفعالة وبذلك، فقد أصبح الإفصاح المالي جزءا من منظومة الحوكمة العالمية، تدعمه المؤسسات المالية الدولية كشرط للاستقرار والتنمية المستدامة.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: النظم الإقليمية الأوروبية والأمريكية في تنظيم الإفصاح المالي

لقد شكلت القارة الأوروبية مختبرا مهما لتطوير أنظمة الإفصاح المالي، حيث بادرت مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلى فرض التزامات واضحة على أعضاء البرلمان الأوروبي وكبار الموظفين في المفوضية بضرورة تقديم إقرارات دورية عن أصولهم ومصادر دخلهم، وقد ساعد هذا التوجه على بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الشفافية، كما عزز ثقة المواطنين في مؤسسات الاتحاد بعد سلسلة من الفضائح السياسية والمالية، وتشير الأدبيات إلى أن الاتحاد الأوروبي وضع نماذج موحدة للإفصاح المالي تسمح بالمقارنة بين مختلف الأعضاء، وهو ما جعل الرقابة أكثر فاعلية، كما تبنت بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا والمملكة المتحدة تشريعات متقدمة في هذا المجال، حيث أنشأت هيئات مستقلة لمراجعة الإقرارات ونشرها على الجمهور.<sup>2</sup>

أما على مستوى مجلس أوروبا، فقد أصدرت مجموعة الدول ضد الفساد (GRECO) سلسلة من التوصيات الملزمة للدول الأعضاء بشأن تعزيز أنظمة الإفصاح المالي، وقد ربطت هذه التوصيات بين الإفصاح وضرورة مكافحة تضارب المصالح وتعزيز النزاهة في الحياة العامة، وقد أجرت المجموعة تقييما دوريا لمدى التزام الدول الأعضاء، وأصدرت تقارير مفصلة حول أوجه القصور والثغرات التشريعية، وأظهرت هذه الآلية أن الرقابة الدولية لعبت دورا محفزا لإدخال إصلاحات ملموسة في العديد من الأنظمة القانونية الأوروبية، كما أن نشر هذه التقارير على نطاق واسع ساعد في خلق ضغط مجتمعي إضافي على الحكومات لتبني أفضل الممارسات.<sup>3</sup>

وفي أمريكا اللاتينية، أظهرت التجارب أن العديد من الدول تبنت أنظمة إفصاح مالي صارمة في إطار الإصلاحات الديمقراطية بعد التحولات السياسية في التسعينيات، حيث اعتبر الإفصاح المالي جزءا من استراتيجيات مكافحة الفساد وإعادة بناء الثقة في المؤسسات العامة، وقد أنشأت هذه الدول هيئات مستقلة لإدارة نظام الإقرارات، وربطت الإفصاح المالي بالقوانين الخاصة بمكافحة غسل الأموال، وتشير الدراسات إلى أن هذه التجارب ساعدت على كشف عدد من حالات تضخم الثروة غير المشروع،

<sup>1</sup> World Bank, *Combating Corruption in Public Services: Case Studies*, Washington, 2012. :IMF, *The Role of Financial Disclosure in Strengthening Governance*, IMF Working Paper, Washington, 2016. : Transparency International, *Integrity Pacts in the Public Sector: An Implementation Guide*, Berlin, 2010.

<sup>2</sup> Haute Autorité pour la Transparence de la Vie Publique, *Annual Report*, Paris, 2020. :UK Parliament, *Code of Conduct for Members of Parliament*, London, 2019.

<sup>3</sup> Council of Europe, GRECO, *Fourth Evaluation Round: Corruption Prevention in Respect of Members of Parliament, Judges and Prosecutors*, Strasbourg, 2016. :GRECO, *Evaluation Report on Transparency of Party Funding*, Council of Europe, Strasbourg, 2018.

كما أسهمت في تحسين مؤشرات الشفافية في المنطقة، ورغم وجود تحديات مثل ضعف الموارد والبنية التحتية التقنية، إلا أن الإرادة السياسية في العديد من دول أمريكا اللاتينية ساعدت على تفعيل هذه الآلية.<sup>1</sup>

أما في الولايات المتحدة، فقد شكل قانون أخلاقيات الحكومة الصادر عام 1978 الإطار التشريعي الأبرز للإفصاح المالي، حيث فرض على كبار الموظفين وأعضاء الكونغرس تقديم إقرارات مالية سنوية تخضع للتدقيق من قبل مكتب أخلاقيات الحكومة، وقد عزز هذا النظام من قدرة السلطات على كشف حالات تضارب المصالح والحد من استغلال النفوذ السياسي لتحقيق مكاسب شخصية، وتشير التحليلات المقارنة إلى أن النموذج الأمريكي أصبح مرجعا للكثير من الدول الأخرى، إذ يجمع بين إلزامية الإفصاح والشفافية العلنية ومع ذلك، فقد واجه انتقادات تتعلق بحماية الخصوصية والجدل حول نطاق البيانات المطلوب الإفصاح عنها، لكن هذه التحديات لم تقلل من فعاليته كأحد أكثر النظم تقدما.<sup>2</sup>

### المطلب الخامس: التحديات والفرص في تطبيق الإقرار المالي من منظور دولي

لقد أظهرت التجارب المقارنة أن تطبيق أنظمة الإقرار المالي يواجه جملة من التحديات المعقدة التي تحد من فعاليته على المستوى الدولي، أبرزها صعوبة التحقق من صحة المعلومات الواردة في الإقرارات، خاصة في ظل وجود شبكات مالية عابرة للحدود تسمح للمسؤولين بإخفاء أصولهم في ولايات قضائية أخرى، كما أن بعض الدول تفتقر إلى البنية التحتية التقنية والموارد البشرية المؤهلة لإدارة نظام الإفصاح بكفاءة، مما يجعل عملية المراجعة بطيئة وغير فعالة، ويضاف إلى ذلك التحدي المتعلق بتضارب المصالح داخل الأجهزة الرقابية نفسها إذا لم تتمتع بالاستقلالية الكاملة، وهو ما يفرغ الالتزام بالإفصاح من محتواه ومع ذلك، فإن هذه التحديات ليست سببا للتخلي عن النظام وإنما دافعا لتعزيزه.<sup>3</sup>

ومن التحديات البارزة أيضا مسألة التوازن بين الشفافية وحماية الخصوصية، إذ يرى بعض الباحثين أن نشر الإقرارات المالية على الجمهور قد يعرض المسؤولين لمخاطر أمنية أو ينتهك حقهم في الخصوصية، بينما يؤكد آخرون أن علنية الإقرارات هي الضامن الأساسي لفعالية النظام، وقد تبنت الدول مقاربات مختلفة في هذا الصدد، فبينما اعتمدت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة النشر العلني، فضلت فرنسا وبعض الدول الأوروبية الاكتفاء برقابة الأجهزة المختصة، وهذا التباين يعكس اختلافا في التقديرات السياسية والثقافية، ويؤكد أن التحدي يكمن في إيجاد صيغة متوازنة تضمن الشفافية وتحمي الخصوصية في آن واحد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011. :World Bank, *Preventing Corruption in Public Administration*, Washington, 2010.

<sup>2</sup> United States Congress, *Ethics in Government Act of 1978*, Public Law 95-521.: U.S. Office of Government Ethics, *Annual Performance Report*, Washington, 2019. :Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*, Cambridge University Press, 2005.

<sup>3</sup> World Bank, *Preventing Corruption in Public Administration*, Washington, 2010.

<sup>4</sup> United States Congress, *Ethics in Government Act of 1978*, Public Law 95-521. :UK Parliament, *Code of Conduct for Members of Parliament*, London, 2019. :Haute Autorité pour la Transparence de la Vie Publique, *Annual Report*, Paris, 2020.

ورغم هذه التحديات، فإن تطبيق الإقرار المالي يوفر فرصا كبيرة لتعزيز النزاهة والشفافية على المستويين الوطني والدولي، إذ يساهم في رفع مؤشرات الثقة العامة ويظهر جدية الدول في مكافحة الفساد، كما أن وجود نظام إفصاح مالي فعال يسهل التعاون الدولي في ملاحقة الجرائم المالية، حيث يمكن تبادل المعلومات بين الدول حول الذمم المالية للمسؤولين المشبوهين، وتشير الدراسات إلى أن المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باتت تنظر إلى الإفصاح المالي كشرط أساسي للإصلاحات الاقتصادية، مما يزيد من أهميته كأداة لتعزيز الحوكمة الرشيدة وبذلك، يمكن القول إن الفرص التي يوفرها النظام تفوق بكثير تحدياته.<sup>1</sup>

ويلاحظ أن التطور التكنولوجي يمثل فرصة إضافية لتجاوز بعض التحديات التقليدية، إذ تسمح قواعد البيانات الإلكترونية والذكاء الاصطناعي بتحليل الإقرارات المالية بشكل أسرع وأكثر دقة، كما تساعد على كشف الأنماط غير المبررة في تضخم الثروة، وقد تبنت عدة دول أنظمة رقمية متقدمة لتلقي الإقرارات عبر الإنترنت وربطها مباشرة بالبيانات الضريبية والمصرفية، مما زاد من قدرة الأجهزة الرقابية على التحقق، كما أن التعاون الإقليمي والدولي في مجال تبادل البيانات المالية يعزز من فعالية النظام، ويجعل من الصعب على المسؤولين إخفاء أصولهم عبر الحدود وبذلك، فإن المستقبل يحمل فرصا واسعة لتطوير الإقرار المالي كأداة وقائية عالمية.<sup>2</sup>

### المبحث الثالث: الأطر الوطنية المقارنة لإقرار الذمة المالية

لقد أظهرت الدراسات المقارنة أن الإقرار المالي عن الذمة المالية للمسؤولين العموميين لم يعد مسألة تنظيمية داخلية تخص دولة بعينها، بل تحول إلى معيار عالمي يمكن من خلاله قياس مستوى الشفافية والنزاهة في القطاع العام، وقد تبنت العديد من التشريعات الوطنية أنظمة متقدمة في الإفصاح المالي، بعضها استلهم التجارب الدولية، والبعض الآخر طور نماذج تتناسب مع خصوصيته السياسية والقانونية، كما أن المؤسسات الوطنية الرقابية لعبت دورا بارزا في تكييف الالتزام بالإفصاح بما يحقق التوازن بين مقتضيات الشفافية وضرورات الخصوصية، وتشير الأدبيات إلى أن بعض الدول نجحت في خلق أنظمة متكاملة ربطت الإقرار المالي بالإجراءات الضريبية والرقابية، مما عزز من فعاليتها ورفع مستوى الامتثال.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> IMF, *The Role of Financial Disclosure in Strengthening Governance*, IMF Working Paper, Washington, 2016. :World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015. :OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011.

<sup>2</sup> OECD, *Preventing Corruption through Effective Financial Disclosure*, OECD Publishing, 2012. : UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, New York, 2009. :Transparency International, *Integrity Pacts in the Public Sector: An Implementation Guide*, Berlin, 2010.

<sup>3</sup> OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011. :World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.

وتبرز أهمية هذا الفصل في تحليل الأطر الوطنية المقارنة، حيث يتيح لنا الوقوف على أوجه القوة والضعف في التشريعات الوطنية، وكيف ساهمت في تعزيز النزاهة أو فشلت في الحد من الفساد، كما يوفر هذا التحليل دروسا يمكن الاستفادة منها في تطوير التشريعات الوطنية الأخرى، خصوصا في الدول التي ما زالت تواجه تحديات في تصميم آلية إفصاح فعالة، ومن خلال استعراض النماذج الوطنية في أوروبا وأمريكا وآسيا وأمريكا اللاتينية، يمكن استخلاص الاتجاهات العامة التي ساعدت على تعزيز الشفافية، كما يتيح الفصل تسليط الضوء على الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي، وما إذا كانت الإرادة السياسية كافية لإنجاح هذه الآلية.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: الإقرار المالي في التشريع الفرنسي

يعتبر النظام الفرنسي من أبرز النماذج الأوروبية التي اعتمدت آليات متقدمة في مجال الإفصاح المالي، خاصة بعد الفضائح السياسية التي شهدتها البلاد في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، والتي دفعت المشرع الفرنسي إلى سن تشريعات جديدة تعزز من ثقة المواطنين في المؤسسات العامة، وقد كان إنشاء الهيئة العليا للشفافية في الحياة العامة بموجب قانون 2013 نقطة تحول جوهري في الإطار القانوني الفرنسي، إذ ألزمت كبار المسؤولين وأعضاء البرلمان والوزراء بتقديم إقرارات مفصلة عن ذمهم المالية، كما شمل الالتزام الإفصاح عن الأصول العقارية والمنقولة والمصادر الأخرى للدخل، مما وفر آلية وقائية للحد من تضارب المصالح.<sup>2</sup>

وقد تميز التشريع الفرنسي بأن الإقرارات المالية تخضع للمراجعة الدقيقة من قبل هيئة مستقلة تتمتع بسلطات واسعة، حيث تمتلك صلاحية طلب توضيحات إضافية، ومقارنة البيانات مع سجلات الضرائب والبنوك، والإحالة إلى القضاء في حال وجود شبهة إثراء غير مشروع، ويلاحظ أن المشرع الفرنسي فضل الجمع بين الشفافية العلنية والرقابة المؤسسية، إذ تنشر بعض البيانات المالية للعموم لضمان ثقة المواطنين، بينما تحجب تفاصيل أخرى لحماية الخصوصية، ويعتبر هذا النموذج مقارنة وسطية تجمع بين حق الجمهور في الاطلاع وحماية الحقوق الفردية، مما جعله محل إشادة في الأدبيات المقارنة.<sup>3</sup>

ومن الناحية العملية، ساعد النظام الفرنسي على كشف عدد من الحالات التي أظهرت تضارب مصالح بين المناصب العامة والمصالح الخاصة، حيث أجبر بعض المسؤولين على الاستقالة بعد ثبوت عدم دقة إقراراتهم، كما ساعدت الآلية على تعزيز

<sup>1</sup> MRose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016. :UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, New York, 2009.

<sup>2</sup> Haute Autorité pour la Transparence de la Vie Publique, *Annual Report*, Paris, 2015. :French Law No. 2013-907 on Transparency in Public Life, Paris, 2013. :Transparency International, *Global Corruption Report*, Cambridge University Press, 2004.

<sup>3</sup> OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011. :European Parliament, *Code of Conduct for Members of the European Parliament*, Brussels, 2012. :World Bank, *Preventing Corruption in Public Administration*, Washington, 2010.

الرقابة البرلمانية والقضائية من خلال تقارير الهيئة العليا، التي أصبحت مرجعا أساسيا في تقييم نزاهة المسؤولين، غير أن بعض الباحثين أشاروا إلى أن النظام يواجه تحديات تتعلق بضعف الموارد البشرية مقارنة بعدد الإقرارات المقدمة، إضافة إلى صعوبة تتبع الأصول المالية الموجودة خارج فرنسا، وهو ما قد يحد من الفعالية الكاملة للنظام.<sup>1</sup>

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن التجربة الفرنسية تمثل نموذجا يمكن الاستفادة منه في الدول الأخرى، خاصة فيما يتعلق بإنشاء هيئات مستقلة تتولى إدارة نظام الإفصاح المالي بعيدا عن التدخل السياسي المباشر، كما يظهر النموذج الفرنسي أن الشفافية ليست مجرد نصوص قانونية وإنما ممارسة مؤسسية تتطلب إرادة سياسية قوية، وموارد كافية، وثقافة مجتمعية داعمة، ويؤكد الباحثون أن النظام الفرنسي عزز مكانة البلاد في مؤشرات النزاهة الدولية، وأصبح أحد الأمثلة المرجعية في الاتحاد الأوروبي فيما يخص الإفصاح المالي.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: الإقرار المالي في تشريع المملكة المتحدة

يعد النظام في المملكة المتحدة من أكثر الأنظمة القانونية تطورا في مجال الإفصاح عن الذمة المالية، حيث أقر البرلمان في المملكة المتحدة منذ عقود نظاما يلزم أعضاء مجلس العموم ومجلس اللوردات بالإفصاح عن مصالحهم المالية ومصادر دخلهم وأي منافع قد تؤثر على حيادهم في أداء مهامهم التشريعية، وقد تم تطوير هذا النظام من خلال سجل المصالح المالية لأعضاء البرلمان الذي ينشر بانتظام ويتاح للجمهور، ما يعزز مستوى الشفافية والرقابة الشعبية، ويلاحظ أن التشريع في المملكة المتحدة ركز على الإفصاح العلني باعتباره الضامن الأهم لمساءلة النواب والمسؤولين العموميين، وهو ما أسهم في بناء ثقة أكبر بين المواطنين والسلطة التشريعية.<sup>3</sup>

ويمتاز النظام في المملكة المتحدة بأن عملية الإقرار المالي تخضع لإشراف هيئة مستقلة هي مفوضية المعايير البرلمانية المستقلة، التي تمتلك صلاحيات واسعة لمراجعة الإقرارات المالية واتخاذ الإجراءات التأديبية عند ثبوت المخالفات، وقد أدى إنشاء هذه الهيئة إلى تعزيز النزاهة المؤسسية وتقليل التدخل السياسي المباشر في عملية الرقابة، ما منح النظام في المملكة المتحدة مصداقية

<sup>1</sup> Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*, Cambridge University Press, 2005. :OECD, *Public Sector Integrity: A Framework for Assessment*, OECD Publishing, 2005.

<sup>2</sup> GRECO, *Fourth Evaluation Round: Corruption Prevention in Respect of Members of Parliament, Judges and Prosecutors*, Strasbourg, 2016. :Transparency International France, *National Integrity System Assessment*, Paris, 2012. :UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, New York, 2009.

<sup>3</sup> UK Parliament, *Register of Members' Financial Interests*, London, 2020. :House of Lords, *Code of Conduct for Members of the House of Lords*, London, 2019. :Transparency International UK, *Accountable Parliament Report*, London, 2018.

عالية على المستوى الدولي، كما أن الهيئة تنشر تقارير دورية عن التزام أعضاء البرلمان بالإفصاح، وتوصي بإصلاحات إضافية لضمان التوافق مع المعايير الدولية.<sup>1</sup>

وقد ساعد هذا النظام على كشف العديد من القضايا التي أثار جدلا واسعا مثل فضيحة نفقات النواب عام 2009، والتي بينت أن الإفصاح المالي ليس مجرد التزام قانوني وإنما أداة فاعلة لمحاسبة المسؤولين، فقد أدى نشر تفاصيل الإنفاق إلى استقالة عدد من النواب وإعادة النظر في النظام البرلماني، ما جعل التجربة في المملكة المتحدة مثالا على كيفية تحويل الأزمات إلى فرص للإصلاح، وتشير الأدبيات إلى أن الشفافية التي وفرها النظام في المملكة المتحدة دفعت مواطنيه إلى لعب دور أكثر فاعلية في مراقبة الأداء السياسي، كما شجعت منظمات المجتمع المدني على المطالبة بمزيد من التشدد في الرقابة.<sup>2</sup>

ورغم نجاح النظام في المملكة المتحدة في تعزيز الشفافية، إلا أنه يواجه تحديات مستمرة تتعلق بتضارب المصالح غير المعلن والقدرة على تتبع الأصول الخارجية للمسؤولين، كما أن الجدل مستمر حول نطاق البيانات التي يجب الإفصاح عنها، حيث يرى بعض النواب أن بعض التفاصيل تمثل انتهاكا لخصوصيتهم ومع ذلك، فإن الموازنة بين الشفافية والخصوصية تبقى سمة مميزة للنظام في المملكة المتحدة، الذي تمكن من تقديم نموذج عملي ومرن يعكس قدرة التشريع على التكيف مع الأزمات السياسية والاجتماعية، ولا يزال هذا النموذج يمثل مرجعا أساسيا في النقاشات الدولية حول الإفصاح المالي.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: الإقرار المالي في التشريع الأمريكي

يعتبر التشريع الأمريكي من أكثر النظم القانونية تقدما في مجال الإقرار المالي، حيث صدر قانون أخلاقيات الحكومة لعام 1978 كرد فعل على فضيحة ووترغيت التي هزت الثقة العامة في المؤسسات السياسية، وقد ألزم هذا القانون كبار موظفي السلطة التنفيذية وأعضاء الكونغرس والقضاة الفدراليين بتقديم إقرارات مالية سنوية تكشف عن الأصول والدخول والهدايا والديون، كما أن القانون وضع نظاما واضحا لمراجعة هذه الإقرارات من خلال مكتب أخلاقيات الحكومة، الذي يتمتع

<sup>1</sup> Independent Parliamentary Standards Authority (IPSA), *Annual Report and Accounts*, London, 2021. : OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011. : World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.

<sup>2</sup> UK Parliament, *The Expenses Scandal: Lessons Learned*, London, 2010. : Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*, Cambridge University Press, 2005.

<sup>3</sup> Committee on Standards in Public Life, *Standards Matter 2: Independent Review*, London, 2021. : Transparency International, *Global Corruption Report*, Cambridge University Press, 2004. : OECD, *Public Sector Integrity: A Framework for Assessment*, OECD Publishing, 2005.

بصلاحيات واسعة للتحقق من صحة البيانات وضمان الشفافية، وقد مثل هذا القانون نقطة تحول في الثقافة السياسية الأمريكية، حيث أقر بضرورة الرقابة العلنية على المسؤولين العموميين.<sup>1</sup>

ويمتاز النظام الأمريكي بأن الإفصاح المالي فيه علني بشكل كامل، إذ تنشر الإقرارات المالية على الجمهور من خلال سجلات متاحة عبر الإنترنت، ما يعزز قدرة المواطنين ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني على مراقبة أداء المسؤولين، وقد ساهم هذا الانفتاح في كشف العديد من حالات تضارب المصالح والإثراء غير المشروع، وأدى أحيانا إلى استقالات أو محاكمات لسياسيين بارزين، كما أن هذا النموذج يظهر كيف يمكن لعلنية البيانات أن تُضعف من فعالية الرقابة المؤسسية، وأن تجعل الالتزام بالإقرار المالي أداة ردع قبل أن يكون مجرد التزام قانوني.<sup>2</sup>

وقد ساعدت التجربة الأمريكية أيضا على ربط الإقرار المالي بمنظومة أوسع لمكافحة الفساد شملت قوانين تمويل الحملات الانتخابية وقوانين تسجيل جماعات الضغط، مما جعل النظام أكثر شمولية في التعامل مع مظاهر تضارب المصالح، وتشير الدراسات إلى أن مكتب أخلاقيات الحكومة لا يكتفي بمراجعة الإقرارات، بل يقدم أيضا إرشادات وقواعد سلوك للموظفين العموميين، ما يعكس الطابع الوقائي للنظام، غير أن بعض الباحثين أشاروا إلى أن حجم البيانات الضخم قد يجعل عملية المراجعة معقدة، ويزيد من احتمالية وجود ثغرات، خصوصا فيما يتعلق بالأصول الخارجية للمسؤولين.<sup>3</sup>

يلاحظ أن النظام الأمريكي يواجه تحديات تتعلق بالتوازن بين الشفافية المطلقة والخصوصية الفردية، حيث يرى بعض السياسيين أن نشر البيانات المالية بالكامل قد يعرضهم وأسره لمخاطر أمنية، كما أن هناك نقاشا مستمرا حول مدى شمولية البيانات المطلوبة، إذ يطالب البعض بتوسيع نطاق الإفصاح ليشمل الأصول العائلية أو الشركات التجارية ومع ذلك، فإن المقارنة الدولية تظهر أن التشريع الأمريكي يبقى الأكثر تقدما من حيث العلنية والشمولية، وقد شكل نموذجا يحتذى به في العديد من الدول، كما أنه عزز مكانة الولايات المتحدة في المؤشرات العالمية للنزاهة والشفافية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> United States Congress, *Ethics in Government Act of 1978*, Public Law 95-521. :U.S. Office of Government Ethics, *Annual Performance Report*, Washington, 2019. :Transparency International, *Global Corruption Report*, Cambridge University Press, 2004.

<sup>2</sup> U.S. Office of Government Ethics, *Guide to the Ethics in Government Act*, Washington, 2018. : OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011. :World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.

<sup>3</sup> Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*, Cambridge University Press, 2005. :Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016. :Transparency International USA, *National Integrity System Assessment*, Washington, 2012.

<sup>4</sup> U.S. Government Accountability Office (GAO), *Ethics Program Effectiveness Report*, Washington, 2017. :Committee on Standards of Official Conduct, *House Ethics Manual*, Washington, 2008.

## المطلب الرابع: الإقرار المالي في التشريعات اللاتينية

لقد شهدت أمريكا اللاتينية منذ تسعينيات القرن الماضي إصلاحات جوهرية في مجال الشفافية ومكافحة الفساد، حيث اعتمدت العديد من الدول تشريعات تلزم كبار المسؤولين العموميين بتقديم إقرارات مالية دورية تكشف عن أصولهم ومصادر دخلهم، وقد جاءت هذه الإصلاحات في أعقاب التحولات الديمقراطية التي عرفتها المنطقة، إذ أدركت الحكومات أن تعزيز النزاهة شرط أساسي لترسيخ الثقة في المؤسسات الوليدة، كما أن الضغوط الدولية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الدول الأمريكية ساهمت في دفع هذه الدول إلى تبني أنظمة إفصاح مالي صارمة، وتؤكد الأدبيات أن هذه الآليات ساعدت على كشف حالات عديدة من تضخم الثروة غير المبرر، وأسهمت في تحسين ترتيب بعض الدول في مؤشرات الشفافية العالمية.<sup>1</sup>

ويمتاز النظام اللاتيني بأن الإقرار المالي فيه غالبا ما يدار بواسطة هيئات مستقلة أنشئت خصيصا لهذا الغرض، مثل مكتب المدعي العام للنزاهة في الأرجنتين وهيئة النزاهة العامة في المكسيك، حيث تتمتع هذه المؤسسات بسلطات واسعة لمراجعة الإقرارات والتحقق من صحتها، وقد لجأت بعض الدول إلى نشر الإقرارات على الجمهور لتعزيز الرقابة الشعبية، بينما اكتفت أخرى بتقييد الاطلاع على الهيئات الرقابية والقضائية، ورغم اختلاف المقاربات، إلا أن الاتجاه العام في المنطقة كان نحو التشدد في تطبيق الالتزام بالإفصاح المالي وربطه بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الحملات الانتخابية.<sup>2</sup>

وتشير الدراسات إلى أن أنظمة الإقرار المالي في أمريكا اللاتينية لعبت دورا مهما في تحسين الشفافية السياسية، حيث ساعدت على الحد من تضارب المصالح ومنعت بعض المسؤولين من استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية، كما أن هذه التجارب ارتبطت بإصلاحات أوسع شملت قوانين الوصول إلى المعلومات، وإنشاء مجالس مستقلة لمكافحة الفساد، وإطلاق منصات إلكترونية لتلقي الشكاوى، غير أن التحدي الأكبر تمثل في ضعف الموارد البشرية والتقنية لدى هذه الهيئات، إضافة إلى الضغوط السياسية التي قد تعيق عملها ومع ذلك، فقد أظهرت التجربة أن الإرادة السياسية والدعم المجتمعي يشكلان عاملين حاسمين في نجاح هذه النظم.<sup>3</sup>

يلاحظ أن بعض التجارب اللاتينية رغم صرامة نصوصها القانونية لم تحقق النتائج المرجوة بسبب غياب التطبيق الفعلي وضعف إنفاذ العقوبات، حيث أظهرت تقارير منظمة الشفافية الدولية أن الإفلات من العقاب ما يزال مشكلة متجذرة في المنطقة ومع ذلك، فإن التجارب الإيجابية في دول مثل تشيلي وكوستاريكا أثبتت أن الالتزام الجاد بالإفصاح المالي يمكن أن يعزز الثقة

<sup>1</sup> World Bank, *Combating Corruption in Latin America: Lessons Learned*, Washington, 2012.

<sup>2</sup> OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011. :Argentina Anti-Corruption Office, *Annual Report*, Buenos Aires, 2018. :Mexico National Institute for Transparency, *Public Integrity Report*, Mexico City, 2019.

<sup>3</sup> Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*, Cambridge University Press, 2005. :World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.

العامة ويحد من الفساد السياسي ومن ثم، فإن التجربة اللاتينية تقدم دروسا للدول الأخرى حول أهمية الإرادة السياسية وتفعيل الرقابة الشعبية والقضائية لضمان نجاح أي نظام للإقرار المالي.<sup>1</sup>

### المطلب الخامس: التقييم النقدي للتجارب الوطنية المقارنة في الإقرار المالي

تظهر التجارب الوطنية المقارنة في مجال الإقرار المالي أن التنوع في النماذج يعكس اختلاف السياقات السياسية والقانونية والثقافية لكل دولة، إلا أن هناك قاسما مشتركا يتمثل في اعتبار الإفصاح المالي أداة وقائية لمكافحة الفساد، ففي حين اختارت بعض الدول مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة العلنية الكاملة للإقرارات، تبنت دول أخرى مثل فرنسا والعديد من دول أمريكا اللاتينية أنظمة وسطية تجمع بين الرقابة المؤسسية والنشر الجزئي، هذا التباين يكشف عن غياب نموذج موحد يمكن تطبيقه بشكل عالمي، ويؤكد أن نجاح النظام يرتبط بمدى ملاءمته للبيئة الداخلية، وتشير الأدبيات إلى أن قابلية التطبيق العملي قد تكون أهم من النصوص القانونية المتشددة إذا لم ترافقها إرادة سياسية قوية.<sup>2</sup>

إن العديد من التشريعات الوطنية ركزت على الجانب الشكلي للإفصاح المالي دون أن تضع آليات تحقق قوية، مما جعل الإقرارات أقرب إلى التزامات بيروقراطية فارغة من مضمونها، فعلى سبيل المثال، تشير بعض الدراسات إلى أن عددا كبيرا من الإقرارات في أمريكا اللاتينية لم تتم مراجعتها بشكل فعلي بسبب ضعف الموارد، وهو ما أتاح للمسؤولين التحايل على النظام، كما أن بعض الدول الأوروبية واجهت انتقادات بسبب ضعف استقلالية الهيئات الرقابية، مما قلل من فاعلية نظام الإفصاح، وهذا يوضح أن التشريع وحده غير كاف ما لم يقترن بآليات رقابية فعالة.<sup>3</sup>

ويلاحظ أيضا أن التحديات المرتبطة بالخصوصية والأمن الشخصي أثرت على مستوى علنية الإقرارات في بعض الدول، حيث اختارت دول مثل فرنسا وإسبانيا تقييد الوصول إلى البيانات المالية لحماية المسؤولين، في حين اعتبرت المملكة المتحدة والولايات المتحدة أن النشر العلني هو الضمانة الأساسية للرقابة الشعبية، هذا التباين يعكس صعوبة الموازنة بين الحق في الخصوصية ومتطلبات الشفافية، وهو نقاش ما يزال مطروحا على المستوى الدولي ومع ذلك، فإن الاتجاه العام يؤكد أن الإفصاح المالي يحقق أعلى درجات الفعالية عندما يربط بالشفافية العلنية ولو في حدود معينة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Transparency International, *Integrity Pacts in the Public Sector: An Implementation Guide*, Berlin, 2010. :OAS, *Follow-up Mechanism for the Implementation of the Inter-American Convention against Corruption (MESICIC): Annual Report*, Washington, 2020.

<sup>2</sup> OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011. :World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.

<sup>3</sup> Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*, Cambridge University Press, 2005. :UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, New York, 2009.

<sup>4</sup> OECD, *Public Sector Integrity: A Framework for Assessment*, OECD Publishing, 2005. : Transparency International, *National Integrity System Assessment: Spain*, Madrid, 2014.

ورغم التحديات والانتقادات، فإن التجارب الوطنية المقارنة توفر دروسا مهمة تؤكد أن نظام الإقرار المالي يمكن أن يكون فعالا إذا صمم بما يتناسب مع السياق المحلي، وزود بآليات رقابة مستقلة وموارد كافية، كما تبين أن الإرادة السياسية عامل حاسم في تحويل النصوص إلى ممارسات عملية، وأن دعم المجتمع المدني ووسائل الإعلام يشكل ضمانا إضافية لنجاح النظام ومن ثم، فإن التقييم النقدي يظهر أن أفضل النماذج ليست تلك التي تفرض أشد القوانين، بل تلك التي تنجح في تحقيق التوازن بين الشفافية، الخصوصية، والاستقلالية المؤسسية.<sup>1</sup>

### المبحث الرابع: البعد المؤسسي لإقرار الذمة المالية

لقد أثبتت التجارب المقارنة أن إقرار الذمة المالية لا يمكن أن يكون فعالا ما لم يدمج في إطار مؤسسي قوي يضمن تنفيذه ومراجعته بشكل مستقل وشفاف، فالقوانين مهما بلغت دقتها تبقى عاجزة إذا لم تسند إلى مؤسسات تتمتع بالموارد والاختصاصات والصلاحيات اللازمة للرقابة، وتؤكد الدراسات أن غياب الأطر المؤسسية يفرغ الالتزام من محتواه، إذ قد يتحول إلى مجرد واجب شكلي يفتقر إلى آليات التحقق والتنفيذ، كما أن دور المؤسسات لا يقتصر على جمع الإقرارات، بل يشمل المراجعة، المتابعة، التحقيق، والإحالة إلى الجهات القضائية عند الحاجة، وهذا ما يجعل البعد المؤسسي ركيزة أساسية في أي نظام فعال للإفصاح المالي.<sup>2</sup>

وتشير الأدبيات إلى أن النماذج المؤسسية تتنوع بين هيئات مستقلة متخصصة مثل مكتب أخلاقيات الحكومة في الولايات المتحدة والهيئة العليا للشفافية في فرنسا، وبين أجهزة رقابية تابعة للبرلمان أو السلطة التنفيذية كما هو الحال في بعض الدول الأوروبية وأمريكا اللاتينية، كما أن التطور التكنولوجي عزز من قدرة المؤسسات على إدارة قواعد بيانات ضخمة للإقرارات المالية، وربطها بالأنظمة الضريبية والمصرفية ومع ذلك، فإن هذه المؤسسات تواجه تحديات مثل نقص الموارد، التدخلات السياسية، وضغوط الخصوصية، ومن هنا تأتي أهمية دراسة البعد المؤسسي باعتباره مفتاح نجاح أو فشل أي نظام لإقرار الذمة المالية.<sup>3</sup>

### المطلب الأول: استقلالية الهيئات المكلفة بإقرار الذمة المالية

تجمع الأدبيات على أن استقلالية الهيئات المكلفة بإدارة أنظمة الإقرار المالي تمثل الشرط الجوهري لضمان فعاليتها، إذ لا يمكن لأي نظام قانوني أن يحقق أهدافه إذا كانت الجهة المسؤولة عن التنفيذ خاضعة لسلطة سياسية مباشرة، فالهيئات المستقلة قادرة على ممارسة الرقابة دون خوف من الضغوط أو التدخلات، كما تستطيع فرض الالتزام على المسؤولين العموميين بمختلف

<sup>1</sup> Committee on Standards in Public Life, *Standards Matter 2: Independent Review*, London, 2021. : Transparency International, *Integrity Pacts in the Public Sector: An Implementation Guide*, Berlin, 2010. : World Bank, *Combating Corruption in Public Services: Case Studies*, Washington, 2012.

<sup>2</sup> World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.

<sup>3</sup> Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*, Cambridge University Press, 2005. : UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, New York, 2009.

مستوياتهم، وقد أكدت التجارب المقارنة أن غياب الاستقلالية يؤدي إلى ضعف الامتثال وتحويل الإقرار المالي إلى مجرد إجراء شكلي لا يحقق الردع ولا يكشف حالات تضارب المصالح، كما أن استقلالية هذه الهيئات تعزز ثقة الجمهور في النظام وتجعله أكثر قبولاً من الناحية المجتمعية.<sup>1</sup>

وقد تميزت بعض الدول بإنشاء هيئات متخصصة تتمتع بسلطات واسعة مثل مكتب أخلاقيات الحكومة في الولايات المتحدة والهيئة العليا للشفافية في الحياة العامة في فرنسا، حيث تتمتع هذه المؤسسات بصلاحيات قانونية للتحقيق والتدقيق والإحالة إلى القضاء، وتمثل هذه النماذج مؤسساتية متقدمة لأن استقلاليتها لا تقتصر على الشكل القانوني، بل تشمل أيضاً الاستقلال المالي والإداري، مما يجعلها قادرة على مواجهة الضغوط السياسية، وتشير الدراسات إلى أن هذه النماذج رفعت مستوى الامتثال وقللت من فرص التحايل على الالتزام بالإفصاح المالي.<sup>2</sup>

ومن ناحية أخرى، فإن بعض الأنظمة ما تزال تعاني من إخضاع الهيئات الرقابية لسلطة البرلمان أو السلطة التنفيذية، وهو ما يضعف من حيادها، ففي عدد من الدول الأوروبية وأمريكا اللاتينية، أظهرت التقارير أن غياب الاستقلالية أدى إلى تعطيل التحقيق في حالات تضخم الثروة غير المشروع، كما أدى إلى فقدان الثقة الشعبية في فعالية النظام، وقد توصلت بعض الدراسات إلى أن الاستقلالية المؤسسية ليست ترفاً قانونياً بل ضرورة عملية لضمان التطبيق السليم للإقرار المالي.<sup>3</sup>

وعلى الرغم من التحديات المرتبطة بتأمين الاستقلالية، فإن الاتجاه العام في التشريعات الحديثة يميل إلى تعزيز استقلال الهيئات الرقابية، سواء عبر منحها موارد مالية مستقلة أو من خلال ضمانات دستورية تحول دون عزل مسؤوليها بشكل تعسفي، كما أن التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام يوفر دعماً إضافياً لاستقلاليتها ويقلل من فرص تدخل السلطات السياسية، ويظهر التحليل المقارن أن نجاح هذه الهيئات يعتمد على مدى قدرتها على الموازنة بين الاستقلالية والمساءلة، إذ أن استقلاليتها يجب أن ترافقها آليات لمحاسبتها وضمان شفافيتها أمام الجمهور.<sup>4</sup>

### المطلب الثاني: الموارد والقدرات المؤسسية في إدارة الإقرار المالي

تظهر الدراسات المقارنة أن توفر الموارد المالية والبشرية الكافية يمثل أحد العوامل الأساسية لنجاح أي نظام للإقرار المالي، حيث لا يمكن للهيئات الرقابية أن تؤدي دورها بفعالية إذا كانت تعاني من نقص في الميزانية أو قلة في الكوادر المؤهلة، فمراجعة آلاف الإقرارات المالية سنوياً تتطلب خبراء في المحاسبة، القانون، والتحقيقات المالية، إضافة إلى أنظمة تقنية متطورة قادرة على

<sup>1</sup> World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.

<sup>2</sup> U.S. Office of Government Ethics, *Annual Performance Report*, Washington, 2019.

<sup>3</sup> GRECO, *Fourth Evaluation Round: Corruption Prevention in Respect of Members of Parliament, Judges and Prosecutors*, Strasbourg, 2016.: Transparency International, *National Integrity System Assessment: Latin America*, Berlin, 2012.

<sup>4</sup> Transparency International, *Integrity Pacts in the Public Sector: An Implementation Guide*, Berlin, 2010.: World Bank, *Combating Corruption in Public Services: Case Studies*, Washington, 2012.

تحليل البيانات بكفاءة، وقد أظهرت تجارب عدة دول أن ضعف الموارد أدى إلى تراكم الملفات وتأخر المراجعة، مما أضعف من ثقة الجمهور في فعالية النظام ومن هنا، فإن توفير الموارد يعد شرطاً جوهرياً لإنجاح عملية الإفصاح المالي.<sup>1</sup>

ومن زاوية عملية، فإن المؤسسات التي تدير أنظمة الإقرار المالي بحاجة إلى تدريب مستمر لموظفيها لمواكبة التطورات في مجالات مكافحة الفساد والجرائم المالية، حيث أن الأساليب المستخدمة في إخفاء الأصول تتطور باستمرار، وقد تبين أن برامج بناء القدرات التي يقدمها البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ساعدت بعض الدول النامية على تحسين قدراتها المؤسسية، كما أن تبادل الخبرات بين الأجهزة الرقابية في مختلف الدول من خلال شبكات دولية وإقليمية يوفر فرصاً لتعزيز الكفاءة المؤسسية، غير أن غياب هذه البرامج في بعض الدول أدى إلى بقاء الهيئات عاجزة عن ملاحقة الممارسات المعقدة لإخفاء الثروة.<sup>2</sup>

ومن ناحية تقنية، فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة يعتبر عنصراً حاسماً في تعزيز القدرات المؤسسية، حيث تتيح النظم الإلكترونية إمكانية تقديم الإقرارات عبر الإنترنت وربطها مباشرة بقواعد البيانات الضريبية والمصرفية، مما يسهل عملية التحقق ويقلل من فرص التلاعب، وقد طبقت بعض الدول الأوروبية والآسيوية أنظمة رقمية متقدمة تسمح بتحليل البيانات تلقائياً، وكشف الأنماط المشبوهة في الأصول المالية للمسؤولين، كما أن إدخال الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية يساعد على رفع كفاءة الهيئات الرقابية بشكل كبير ومع ذلك، فإن هذه الحلول تتطلب استثمارات ضخمة لا تستطيع جميع الدول تحملها.<sup>3</sup>

إن الموارد وحدها لا تكفي إذا لم تدار بكفاءة وشفافية، إذ أن بعض الدول خصصت ميزانيات كبيرة لهيئات الرقابة لكن ضعف الإدارة والفساد الداخلي أعاق تحقيق النتائج المرجوة وبالتالي، فإن تعزيز القدرات المؤسسية يجب أن يرافقه نظام للمساءلة يضمن الاستخدام الرشيد للموارد، ويمنع إساءة استغلالها، كما أن التعاون مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام يمكن أن يشكل أداة رقابية إضافية على أداء هذه الهيئات، وتشير الأدبيات إلى أن الجمع بين التمويل الكافي والإدارة الرشيدة يشكل أساساً لأي نظام فعال للإفصاح المالي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.: OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011.

<sup>2</sup> IMF, *The Role of Financial Disclosure in Strengthening Governance*, IMF Working Paper, Washington, 2016.: World Bank, *Preventing Corruption in Public Administration*, Washington, 2010.

<sup>3</sup> Asian Development Bank, *Anticorruption Policy: Enhancing the Role of ADB in Combating Corruption*, Manila, 1998.: UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, New York, 2009.: Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*, Cambridge University Press, 2005.

<sup>4</sup> Transparency International, *Integrity Pacts in the Public Sector: An Implementation Guide*, Berlin, 2010.: Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016.

## المطلب الثالث: دور التكنولوجيا في دعم الإقرار المالي

لقد أصبح توظيف التكنولوجيا في مجال الإقرار المالي ضرورة لا غنى عنها، إذ لم يعد ممكنا الاعتماد على الأساليب الورقية التقليدية لمراجعة آلاف الإقرارات التي يقدمها المسؤولون العموميون سنويا، فالنظم الإلكترونية الحديثة تسمح بتلقي الإقرارات عبر منصات رقمية آمنة، وربطها تلقائيا بقاعدة البيانات الضريبية والمصرفية، مما يسهل عملية التحقق ويقلل من فرص التلاعب، وتشير الدراسات المقارنة إلى أن إدخال هذه النظم أدى إلى تقليص زمن مراجعة الإقرارات، وزيادة مستوى الامتثال الطوعي، حيث أصبح تقديم البيانات أكثر سهولة ودقة، كما أن هذه التحولات عززت قدرة الأجهزة الرقابية على رصد المخالفات بشكل استباقي.<sup>1</sup>

وتبرز أهمية التكنولوجيا أيضا في قدرتها على دعم الشفافية العامة، إذ يمكن نشر الإقرارات المالية على منصات إلكترونية متاحة للجمهور، بما يتيح للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني مراقبة ذمم المسؤولين، وقد تبنت بعض الدول الأوروبية هذا النموذج، حيث سمحت للمواطنين بالاطلاع على إقرارات كبار المسؤولين من خلال مواقع إلكترونية رسمية، كما أن تقنيات التشفير المتقدمة توفر حماية إضافية للبيانات، مما يحقق التوازن بين متطلبات الشفافية وضرورات حماية الخصوصية، وقد أدى ذلك إلى تعزيز ثقة الجمهور في النظام الرقابي، وزيادة قدرته على كشف تضارب المصالح.<sup>2</sup>

كما أن الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية أصبحت أدوات فعالة في دعم أنظمة الإقرار المالي، حيث يمكن لهذه التقنيات تحليل كميات ضخمة من البيانات لاكتشاف الأنماط غير العادية في ثروة المسؤولين أو تضخم أصولهم، وقد أظهرت التجارب أن دمج الذكاء الاصطناعي في النظم الرقابية ساعد على تحسين دقة المراجعة، وكشف حالات لم يكن من الممكن رصدها عبر الطرق التقليدية إضافة إلى ذلك، فإن هذه الأدوات تقلل من التكاليف التشغيلية على المدى الطويل، وتسمح بتوجيه الموارد البشرية نحو القضايا الأكثر تعقيدا ومع ذلك، فإن اعتمادها يتطلب استثمارات أولية كبيرة وخبرات تقنية متقدمة.<sup>3</sup>

إن إدخال التكنولوجيا في مجال الإقرار المالي يطرح تحديات تتعلق بأمن المعلومات، إذ قد تكون البيانات عرضة للاختراق إذا لم تؤمن بشكل كاف، وهو ما قد يؤدي إلى فقدان الثقة في النظام، كما أن الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية تجعل بعض الأنظمة غير قادرة على الاستفادة من الإمكانيات التكنولوجية الحديثة ومع ذلك، فإن الاتجاه العام يؤكد أن التكنولوجيا أصبحت جزءا لا يتجزأ من البنية المؤسسية للإفصاح المالي، وأن الدول التي تستثمر فيها تحقق نتائج أفضل في مجال

<sup>1</sup> OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011.; World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.

<sup>2</sup> European Commission, *Digital Government Benchmark Report*, Brussels, 2020.; UK Parliament, *Code of Conduct for Members of Parliament*, London, 2019.; Transparency International, *Open Data and Corruption Prevention*, Berlin, 2017.

<sup>3</sup> OECD, *Public Sector Integrity: A Framework for Assessment*, OECD Publishing, 2005.; World Bank, *Big Data in Public Sector Governance*, Washington, 2019.

الشفافية والنزاهة وبالتالي، فإن التحدي يكمن في تحقيق التوازن بين الاستفادة من هذه الأدوات وحماية النظام من المخاطر التقنية.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: العلاقة بين الإقرار المالي والهيئات القضائية والرقابية

تعتبر العلاقة بين الإقرار المالي والهيئات القضائية والرقابية من الركائز الأساسية لضمان فعالية النظام، إذ لا يكفي أن يقتصر دور المؤسسات على جمع الإقرارات دون وجود آليات قانونية للمتابعة والتحقق والمساءلة، فالهيئات القضائية تملك صلاحية إلزام المسؤولين بتقديم إقرارات دقيقة، والتحقق في أي بيانات مشبوهة، وإصدار العقوبات عند ثبوت المخالفة، أما الهيئات الرقابية فتقوم بمراجعة الإقرارات بشكل دوري للتأكد من صحتها ومطابقتها للبيانات الضريبية والمصرفية، وتشير التجارب المقارنة إلى أن غياب التعاون بين هذه المؤسسات يؤدي إلى فجوات كبيرة تضعف من قدرة النظام على ردع الفساد.<sup>2</sup>

وفي بعض الدول مثل الولايات المتحدة وفرنسا، تم تعزيز هذا التعاون عبر إنشاء هيئات مستقلة ترتبط في عملها بالسلطات القضائية، ما يمنحها القدرة على إحالة الملفات المشبوهة إلى المحاكم بسرعة، كما أن التشريعات نصت على عقوبات جنائية في حال الإدلاء ببيانات كاذبة أو إخفاء أصول مالية، وهو ما يعزز من جدية الالتزام، وتوضح الأدبيات أن إدماج القضاء في عملية الإقرار المالي يرفع من مستوى الردع ويمنع تحول النظام إلى مجرد التزام شكلي، كما أن الشفافية في المحاكمات المرتبطة بالإقرار المالي تزيد من ثقة المواطنين في نزاهة المؤسسات العامة.<sup>3</sup>

أما في الدول التي تعاني من ضعف استقلالية القضاء أو محدودية قدرات الأجهزة الرقابية، فإن نظام الإقرار المالي غالباً ما يفشل في تحقيق أهدافه، حيث يتم تجاهل المخالفات أو التعامل معها بانتقائية، وقد أظهرت تقارير منظمات دولية مثل الشفافية الدولية أن بعض المسؤولين تمكنوا من الاستمرار في مناصبهم رغم تضارب مصالح واضح بسبب غياب إجراءات قضائية حازمة ومن هنا، فإن فعالية الإقرار المالي تعتمد بشكل مباشر على قوة واستقلالية الهيئات القضائية والرقابية، ومدى قدرتها على مواجهة الضغوط السياسية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016.: UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, New York, 2009.: Transparency International, *Integrity Pacts in the Public Sector: An Implementation Guide*, Berlin, 2010.

<sup>2</sup> World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.: OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011.

<sup>3</sup> U.S. Office of Government Ethics, *Annual Performance Report*, Washington, 2019.: Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016.

<sup>4</sup> GRECO, *Fourth Evaluation Round: Corruption Prevention in Respect of Members of Parliament, Judges and Prosecutors*, Strasbourg, 2016.: Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth,*

إن تعزيز العلاقة بين الإقرار المالي وهذه الهيئات لا يعني فقط منحها سلطات أوسع، بل يتطلب أيضا وضع آليات للمساءلة تضمن عدم استغلال هذه السلطات بشكل تعسفي، فالقضاء المستقل والهيئات الرقابية بحاجة بدورها إلى الخضوع لمعايير شفافة في عملها، بما يضمن عدم استخدامها كأدوات سياسية، وتشير الدراسات المقارنة إلى أن تحقيق التوازن بين الاستقلالية والمساءلة يشكل الضمانة الأساسية لإنجاح أي نظام للإقرار المالي، كما أن التعاون مع المجتمع المدني والإعلام يشكل خط دفاع إضافيا ضد أي انحراف محتمل في عمل هذه المؤسسات.<sup>1</sup>

### المطلب الخامس: التقييم النقدي للأطر المؤسسية في إدارة الإقرار المالي

إن تقييم الأطر المؤسسية المكلفة بإدارة الإقرار المالي يكشف عن فجوة واضحة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي، حيث أن العديد من الأنظمة رغم صرامة قوانينها تواجه تحديات كبيرة على مستوى التنفيذ، ففي بعض الدول، تعاني الهيئات الرقابية من ضعف في الموارد البشرية والتقنية، مما يجعلها غير قادرة على مراجعة الكم الهائل من الإقرارات بشكل فعال، كما أن غياب الاستقلالية المؤسسية يؤدي إلى تقويض قدرتها على فرض الالتزام على كبار المسؤولين السياسيين، وهو ما يحول الإقرار المالي إلى مجرد إجراء شكلي، وتشير الدراسات المقارنة إلى أن قوة النص القانوني وحدها لا تكفي ما لم تدعم بمؤسسات مستقلة ومؤهلة.<sup>2</sup>

يلاحظ أن بعض الأطر المؤسسية تركز بشكل مفرط على جمع البيانات دون أن تولي الاهتمام الكافي لآليات التحقق، الأمر الذي يجعل الإفصاح المالي غير قادر على كشف حالات الإثراء غير المشروع بشكل مبكر، وقد أوضحت تقارير الشفافية الدولية أن العديد من المسؤولين استطاعوا الالتفاف على النظام من خلال إخفاء أصولهم في الخارج أو تسجيلها باسم أفراد عائلاتهم، وهذا يعكس ضعف التكامل بين الأطر المؤسسية الوطنية والآليات الدولية للتعاون العابر للحدود، ما يقلل من فعالية النظام كأداة وقائية.<sup>3</sup>

*Power, and Democracy*, Cambridge University Press, 2005.: Transparency International, *National Integrity System Assessment: Latin America*, Berlin, 2012.

<sup>1</sup> OECD, *Public Sector Integrity: A Framework for Assessment*, OECD Publishing, 2005.: Transparency International, *Integrity Pacts in the Public Sector: An Implementation Guide*, Berlin, 2010.: UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, New York, 2009.

<sup>2</sup> World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.: OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011.

<sup>3</sup> UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, New York, 2009.: Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016.

كما أن بعض الهيئات الرقابية تعاني من ضغوط سياسية تؤثر في عملها، حيث يتم استخدام الإقرار المالي أحيانا كأداة لتصفية الحسابات السياسية بدلا من كونه آلية لتعزيز النزاهة، وقد أشارت الأدبيات إلى أن غياب الضمانات الكافية لاستقلالية هذه الهيئات يجعلها عرضة للاستغلال، وهو ما يضعف ثقة الجمهور في نزاهة النظام برتمه ومن هنا، فإن نجاح الأطر المؤسسية يتطلب ليس فقط تعزيز الاستقلالية، بل أيضا وضع آليات مساءلة وشفافية تضمن أن تمارس سلطاتها بشكل عادل ومتوازن.<sup>1</sup>

ومن منظور إصلاحي، إن التجارب المقارنة يوضح أن فعالية الأطر المؤسسية ترتبط بمدى قدرتها على الجمع بين ثلاثة عناصر رئيسية، الاستقلالية، الكفاءة، والمساءلة، المؤسسات المستقلة والقوية التي تمتلك موارد كافية وآليات واضحة للمحاسبة هي الأكثر قدرة على إنجاح نظام الإقرار المالي، كما أن التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام يعزز من شفافية هذه المؤسسات ويمنع استغلالها وبالتالي، فإن التوصيات تذهب نحو بناء أطر مؤسسية متوازنة تحقق الانسجام بين النص القانوني والممارسة العملية، وتوفر الضمانات الكفيلة بترسيخ الثقة في النظام.<sup>2</sup>

### المبحث الخامس: فعالية إقرار الذمة المالية في التجارب الأجنبية

لقد أصبحت فعالية إقرار الذمة المالية من القضايا المركزية في النقاشات الدولية حول أدوات مكافحة الفساد، حيث لم يعد الجدل يقتصر على ضرورة تبني هذه الآلية، بل امتد ليشمل تقييم نتائجها العملية في تعزيز النزاهة، وتشير الأدبيات المقارنة إلى أن بعض الدول التي اعتمدت أنظمة إفصاح مالي متقدمة شهدت انخفاضا في مؤشرات الفساد، بينما لم تحقق دول أخرى النتائج المرجوة رغم وجود تشريعات صارمة، ويعكس هذا التباين أن فعالية النظام تعتمد على مجموعة من العوامل المتداخلة مثل الاستقلالية المؤسسية، مستوى الشفافية، ودرجة الامتثال السياسي ومن هنا، فإن دراسة التجارب الأجنبية تمثل مدخلا لفهم حدود النظام وإمكاناته.<sup>3</sup>

كما يلاحظ أن فعالية الإقرار المالي تتباين ليس فقط بين الدول، بل أيضا بين الفترات الزمنية داخل الدولة نفسها، حيث تؤثر الأزمات السياسية والفضائح المالية في مدى الالتزام بالتنفيذ، ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، ساهم قانون أخلاقيات الحكومة لعام 1978 في تعزيز الشفافية بعد فضيحة ووترغيت، بينما في بعض دول أمريكا اللاتينية ظل النظام ضعيفا بسبب غياب الإرادة السياسية، أما في أوروبا، فقد أظهرت فرنسا والمملكة المتحدة تقدما ملحوظا في تفعيل النظام، في حين ما

<sup>1</sup> Transparency International, *National Integrity System Assessment: Latin America*, Berlin, 2012.: Transparency International, *Integrity Pacts in the Public Sector: An Implementation Guide*, Berlin, 2010.

<sup>2</sup> U.S. Office of Government Ethics, *Annual Performance Report*, Washington, 2019.: Committee on Standards in Public Life, *Standards Matter 2: Independent Review*, London, 2021.

<sup>3</sup> World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.: OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011.: Transparency International, *Global Corruption Report*, Cambridge University Press, 2004.

زالت بعض الدول تعاني من ضعف تطبيقه، ويكشف هذا التنوع أن فعالية الإقرار المالي لا تقاس فقط بوجود النصوص، بل بمدى تطبيقها وارتباطها ببنية مؤسسية متينة.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: فعالية الإقرار المالي في التجربة الأمريكية

تعتبر التجربة الأمريكية من أبرز النماذج التي أظهرت فعالية واضحة لنظام الإقرار المالي، خاصة بعد إقرار قانون أخلاقيات الحكومة لعام 1978 عقب فضيحة ووترغيت، حيث شكل هذا القانون نقطة تحول في ثقافة الشفافية والمساءلة، فقد ألزم القانون كبار الموظفين العموميين وأعضاء الكونغرس والقضاة الفدراليين بتقديم إقرارات مالية سنوية تشمل تفاصيل الدخل والأصول والهدايا والديون، مما وفر قاعدة بيانات غنية للتحقق من نزاهة المسؤولين، وقد ساعد هذا الإطار القانوني على كشف العديد من حالات تضارب المصالح، وأدى في بعض الحالات إلى استقالات ومحاكمات، وتشير الأدبيات إلى أن علنية هذه الإقرارات عززت الثقة الشعبية في المؤسسات وأعدت جزءا من المصادقية السياسية.<sup>2</sup>

ويمتاز النظام الأمريكي بأن الإفصاح المالي فيه علني بشكل شبه كامل، حيث تتاح الإقرارات للجمهور عبر الإنترنت، مما يتيح للمواطنين ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني مراقبة الذمة المالية للمسؤولين، وقد أسهم هذا الانفتاح في تحويل الرقابة من مجرد إجراء مؤسسي إلى عملية مجتمعية شاملة، حيث ساهم الصحفيون والباحثون في كشف عدد من القضايا التي لم تكن لتظهر لولا العلنية، كما أن علنية الإقرارات شكلت عامل ردع قوي ضد محاولة إخفاء الأصول أو تضليل الأجهزة الرقابية، وهذا يوضح أن الشفافية العلنية ليست مجرد عنصر مكمل، بل ركن أساسي لفعالية النظام الأمريكي.<sup>3</sup>

ومن الناحية العملية، ساعدت هذه الآلية على ربط الإقرار المالي بإصلاحات أوسع في النظام السياسي، مثل قوانين تمويل الحملات الانتخابية وتنظيم جماعات الضغط، مما جعل النظام أكثر تكاملا في مواجهة تضارب المصالح، وقد أظهر مكتب أخلاقيات الحكومة (OGE) قدرة عالية على متابعة الإقرارات والتحقق من صحتها، كما قدم إرشادات مستمرة للمسؤولين العموميين حول كيفية الامتثال للقانون، ورغم أن حجم البيانات الكبير يشكل تحديا، إلا أن استخدام التكنولوجيا الحديثة ساعد

<sup>1</sup> Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*, Cambridge University Press, 2005.; Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016.; UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, New York, 2009.

<sup>2</sup> United States Congress, *Ethics in Government Act of 1978*, Public Law 95-521.; U.S. Office of Government Ethics, *Annual Performance Report*, Washington, 2019.

<sup>3</sup> U.S. Office of Government Ethics, *Guide to the Ethics in Government Act*, Washington, 2018.; World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.

في تحسين دقة المراجعة وتسريع الإجراءات، وتشير الدراسات إلى أن هذا التكامل جعل من النظام الأمريكي نموذجاً مرجعياً في النقاشات الدولية حول فعالية الإفصاح المالي.<sup>1</sup>

ومن زاوية أخرى، فإن التجربة الأمريكية رغم نجاحها لم تخل من تحديات، أبرزها الجدل المستمر حول التوازن بين الشفافية والخصوصية، حيث يرى بعض المسؤولين أن النشر العلني الكامل قد يعرضهم وأسرههم لمخاطر أمنية، كما أن صعوبة تتبع الأصول الخارجية للمسؤولين تقلل من شمولية النظام، خاصة في ظل العولمة المالية ومع ذلك، فإن المقارنة الدولية تظهر أن الولايات المتحدة تبقى الأكثر تقدماً في مجال الإفصاح المالي، إذ جمعت بين الشفافية، الردع، والقدرة المؤسسية ومن ثم، فإن فعالية هذا النظام تؤكد أن النجاح لا يكمن فقط في النصوص القانونية، بل في التطبيق العملي والرقابة المجتمعية المستمرة.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: فعالية الإقرار المالي في التجربة الفرنسية

تعد فرنسا من أبرز الدول الأوروبية التي طورت نظاماً متقدماً للإقرار المالي، خصوصاً بعد فضيحة التمويل غير المشروع للحملات الانتخابية في تسعينيات القرن الماضي، والتي كشفت الحاجة إلى آليات رقابية أكثر صرامة، وقد أدى ذلك إلى إنشاء الهيئة العليا للشفافية في الحياة العامة عام 2013، وهي مؤسسة مستقلة مكلفة بجمع ومراجعة إقرارات الذمة المالية للمسؤولين العموميين وأعضاء البرلمان وكبار المسؤولين التنفيذيين، وقد ساهمت هذه الهيئة في تعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة من خلال آليات رقابة دقيقة وعلنية.<sup>3</sup>

وتمتاز النظام الفرنسي بأن الإقرارات المالية للمسؤولين يتم نشرها بشكل علني جزئي، بحيث يوازن بين الشفافية وحماية الخصوصية فعلى سبيل المثال، تتاح للجمهور بعض البيانات الأساسية حول أصول ومداد خيل كبار المسؤولين، بينما تظل التفاصيل الدقيقة متاحة للهيئة المختصة فقط، وقد أظهرت التجربة أن هذا النموذج عزز الرقابة المجتمعية وفي الوقت ذاته حافظ على الأمن الشخصي للمسؤولين، وتشير الأدبيات إلى أن هذا التوازن ساعد على تحسين الامتثال دون إثارة جدل واسع حول حقوق الخصوصية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016.: Transparency International USA, *National Integrity System Assessment*, Washington, 2012.

<sup>2</sup> U.S. Government Accountability Office (GAO), *Ethics Program Effectiveness Report*, Washington, 2017.: Committee on Standards of Official Conduct, *House Ethics Manual*, Washington, 2008.: OECD, *Public Sector Integrity: A Framework for Assessment*, OECD Publishing, 2005.

<sup>3</sup> OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011.: World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.

<sup>4</sup> Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016.: GRECO, *Fourth Evaluation Round: Corruption Prevention in Respect of Members of Parliament, Judges and Prosecutors*, Strasbourg, 2016.

وقد لعبت الهيئة العليا للشفافية دورا محوريا في متابعة قضايا كبرى، حيث أحالت عددا من المسؤولين إلى القضاء بعد اكتشاف تضارب مصالح أو تضخم غير مبرر في ثرواتهم، ومن الأمثلة البارزة قضية وزير الموازنة الأسبق جبروم كاهوزك، التي شكلت اختبارا حقيقيا لفعالية النظام الفرنسي، إذ أدت التحقيقات إلى استقالته ومحاكمته، وأظهرت هذه القضية أن الإقرار المالي ليس مجرد آلية إدارية، بل أداة قضائية ورقابية فعالة يمكن أن تسقط مسؤولين في مواقع عليا، كما أنها عززت ثقافة سياسية جديدة قائمة على المحاسبة والشفافية.<sup>1</sup>

ومن زاوية أخرى، فإن النظام الفرنسي رغم نجاحاته يواجه تحديات تتعلق بمدى قدرته على تتبع الأصول في الخارج، حيث أن بعض المسؤولين ما زالوا يستغلون الملاذات الضريبية لإخفاء ثرواتهم، كما أن محدودية الموارد البشرية والمالية للهيئة قد تؤثر في قدرتها على مراجعة جميع الإقرارات بدقة في الوقت المناسب، ومع ذلك، فإن المقارنة الدولية تظهر أن فرنسا حققت تقدما مهما، إذ استطاعت أن تدمج بين البنية المؤسسية المستقلة، الرقابة القضائية، والشفافية الجزئية، ويجمع الباحثون على أن التجربة الفرنسية تقدم دروسا مهمة للدول الساعية إلى تطوير أنظمة إفصاح مالي فعالة.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: فعالية الإقرار المالي في تجربة المملكة المتحدة

تعتبر المملكة المتحدة من الدول الرائدة في مجال تعزيز النزاهة من خلال أنظمة الإفصاح المالي، حيث تم تأسيس نظام يقوم على مبدأ الشفافية والرقابة البرلمانية منذ عقود، ويلزم النظام في المملكة المتحدة لأعضاء البرلمان والوزراء بالإفصاح عن مصالحهم المالية في سجل علني، وهو متاح للجمهور عبر الإنترنت بشكل مستمر، وقد ساهم هذا السجل في توفير أداة فعالة لكشف حالات تضارب المصالح بين النشاطات الخاصة للمسؤولين ومهامهم العامة، وتشير الدراسات إلى أن علنية هذا النظام جعلت من الإعلام والمجتمع المدني طرفا فاعلا في مراقبة الذمة المالية للمسؤولين.<sup>3</sup>

وقد لعبت لجنة معايير الحياة العامة دورا محوريا في تطوير الإطار الأخلاقي والرقابي للإفصاح المالي، حيث قدمت توصيات مهمة بعد فضيحة النفقات البرلمانية عام 2009 التي هزت ثقة المواطنين في البرلمان، وأدت هذه الأزمة إلى إصلاحات جوهرية شملت توسيع نطاق الإفصاح، وتبني ضوابط أكثر صرامة على استخدام الأموال العامة، وقد عززت هذه التعديلات من

<sup>1</sup> French Constitutional Council, *Decision on the Law on Transparency in Public Life*, Paris, 2013.: Transparency International France, *National Integrity System Assessment*, Paris, 2018.

<sup>2</sup> UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, New York, 2009.: Committee on Standards in Public Life, *Standards Matter 2: Independent Review*, London, 2021.

<sup>3</sup> UK Parliament, *Register of Members' Financial Interests*, London, 2020.: Transparency International UK, *Corruption in the UK: Overview and Policy Recommendations*, London, 2018.: OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011.

فعالية النظام في المملكة المتحدة، إذ أصبحت الممارسات أكثر شفافية، وتم تقليص فرص إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة.<sup>1</sup>

ويمتاز النموذج في المملكة المتحدة بتركيزه على التكامل بين الرقابة المؤسسية والرقابة المجتمعية، حيث لا تقتصر آليات المتابعة على الأجهزة البرلمانية وحدها، بل تشمل وسائل الإعلام التي تقوم بدور حاسم في كشف الانتهاكات، فقد كشفت الصحافة في المملكة المتحدة العديد من حالات استغلال المناصب والامتيازات المالية، وهو ما أدى إلى استقالات جماعية وإصلاحات مؤسسية، كما أن الطبيعة العلنية للإفصاح تجعل المواطنين أكثر قدرة على محاسبة ممثليهم المنتخبين، وتظهر التجربة في المملكة المتحدة أن الشفافية العلنية تعزز ثقافة سياسية قائمة على الثقة والمساءلة.<sup>2</sup>

ومن زاوية أخرى، فإن النظام في المملكة المتحدة رغم فعاليته يواجه تحديات متعلقة بعدم شموليته، حيث يقتصر الإفصاح المالي في كثير من الأحيان على فئات محدودة مثل أعضاء البرلمان والوزراء، بينما تظل فئات أخرى من كبار الموظفين العموميين خارج نطاق الإلزام، كما أن بعض الانتقادات وجهت إلى النظام بدعوى أنه يركز على الإفصاح الشكلي دون متابعة دقيقة للمعلومات المعلنة ومع ذلك، فإن المقارنة الدولية تؤكد أن بريطانيا نجحت في بناء نموذج متقدم قائم على الشفافية والرقابة المجتمعية، مما يجعلها من أبرز الدول التي أثبتت فعالية نظام الإفصاح المالي في تعزيز النزاهة.<sup>3</sup>

#### المطلب الرابع: فعالية الإقرار المالي في تجارب أمريكا اللاتينية

تعد أمريكا اللاتينية من أكثر المناطق التي تبنت أنظمة الإقرار المالي في إطار محاولاتها المستمرة لمكافحة الفساد المستشري في مؤسساتها العامة، فقد نصت غالبية الدساتير والقوانين في دول مثل المكسيك، الأرجنتين، والبرازيل على إلزام كبار المسؤولين العموميين بتقديم إقرارات مالية دورية تشمل الأصول والديون والمصالح التجارية، وقد ساعدت هذه الخطوات في توفير قاعدة بيانات رسمية عن الذمم المالية للمسؤولين، ما أتاح للمؤسسات الرقابية أداة مهمة لكشف حالات تضارب المصالح، غير أن التقييمات الدولية تشير إلى أن وجود هذه التشريعات لم يحقق دائما النتائج المرجوة بسبب ضعف التنفيذ.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Committee on Standards in Public Life, *Standards Matter 2: Independent Review*, London, 2021.: House of Commons, *The Parliamentary Standards Act 2009*, London, 2009.: World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.

<sup>2</sup> Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*, Cambridge University Press, 2005.: Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016.

<sup>3</sup> OECD, *Public Sector Integrity: A Framework for Assessment*, OECD Publishing, 2005.: Transparency International, *Integrity Pacts in the Public Sector: An Implementation Guide*, Berlin, 2010.

<sup>4</sup> World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.: OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011.

وقد برزت المكسيك كنموذج رائد في المنطقة بعد إقرار قانون الشفافية والإفصاح المالي، الذي ألزم جميع موظفي الخدمة العامة بتقديم إقرارات مالية سنوية يتم نشر بعضها على المنصات الإلكترونية، كما أطلقت الحكومة مبادرة ثلاثة إقرارات التي شجعت المسؤولين على الكشف عن الذمة المالية والإقرارات الضريبية وتضارب المصالح في وقت واحد، وقد لاقت هذه المبادرة ترحيبا شعبيا واسعا وأسهمت في تعزيز ثقافة الشفافية ومع ذلك، فإن الدراسات تشير إلى أن غياب المتابعة القضائية الصارمة جعل بعض المخالفات تمر دون عقاب.<sup>1</sup>

وفي البرازيل والأرجنتين، أظهرت أنظمة الإقرار المالي تقدما محدودا، حيث كشفت بعض التحقيقات عن تضخم كبير في ثروات عدد من السياسيين دون أن تتخذ إجراءات صارمة بحقهم، ويعزى هذا الضعف إلى غياب الاستقلالية الكاملة للهيئات الرقابية، بالإضافة إلى الضغوط السياسية التي تعرقل عملها، كما أن ضعف التكامل بين الإقرار المالي وبقية الأنظمة مثل مكافحة غسل الأموال أدى إلى تقليص فعالية النظام، وتشير تقارير الشفافية الدولية إلى أن هذه الثغرات ساهمت في استمرار الفساد على نطاق واسع رغم وجود أنظمة قانونية متقدمة نسبيا.<sup>2</sup>

ومن زاوية أخرى، فإن تجارب أمريكا اللاتينية تكشف عن معضلة أساسية تتمثل في الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي، حيث أن الإرادة السياسية تمثل العنصر الحاسم في إنجاح أي نظام للإفصاح المالي، ورغم أن المنطقة شهدت إصلاحات متكررة في هذا المجال، إلا أن غياب آليات المتابعة المستقلة وندرة المحاكمات الفعلية للمخالفين أضعفت من ثقة المواطنين ومع ذلك، فإن بعض المبادرات الناجحة مثل التجربة المكسيكية توضح أن وجود دعم شعبي ومجتمعي قادر على تعزيز الفعالية وبالتالي، فإن دروس أمريكا اللاتينية تؤكد أن النصوص وحدها غير كافية، وأن التنفيذ والمساءلة يمثلان جوهر النجاح.<sup>3</sup>

### المطلب الخامس: فعالية الإقرار المالي في التجارب الأجنبية

إن تقييم فعالية الإقرار المالي في التجارب الأجنبية يكشف عن تباين واضح بين الدول التي استطاعت توظيف هذه الآلية كأداة قوية لمكافحة الفساد، وتلك التي حولتها إلى مجرد التزام شكلي، فالتجربة الأمريكية مثلا أظهرت أن العلنية والشفافية المطلقة يمكن أن تشكل عامل ردع قوي وتزيد من ثقة المواطنين في المؤسسات العامة، بينما التجربة الفرنسية برهنت على أن التوازن

<sup>1</sup> Gobierno de México, *Ley General de Responsabilidades Administrativas*, Mexico City, 2016.: Transparency International Mexico, *Informe Nacional de Integridad*, Mexico City, 2019.

<sup>2</sup> Transparency International, *National Integrity System Assessment: Brazil*, Berlin, 2018.: Transparency International, *National Integrity System Assessment: Argentina*, Berlin, 2019.

<sup>3</sup> UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, New York, 2009.: Transparency International, *Integrity Pacts in the Public Sector: An Implementation Guide*, Berlin, 2010.

بين الشفافية والخصوصية يمكن أن يحقق نتائج مقبولة مع تقليل المخاطر الأمنية وفي المقابل، فإن تجارب أمريكا اللاتينية أبرزت محدودية هذه الآلية عند غياب الإرادة السياسية وضعف المؤسسات.<sup>1</sup>

ومن زاوية تحليلية، يمكن القول إن نجاح نظام الإقرار المالي يعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية، الاستقلالية المؤسسية، علنية الإفصاح، ووجود عقوبات فعالة عند المخالفة، فالدول التي تمكنت من توفير هذه العناصر مجتمعة، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، نجحت في جعل النظام أكثر تأثيراً في كشف تضارب المصالح، أما الدول التي افتقرت إلى أحد هذه العناصر فقد واجهت صعوبات كبيرة، حيث تحولت الإقرارات إلى أوراق مكدسة دون أي أثر فعلي على مكافحة الفساد، وتشير الدراسات المقارنة إلى أن غياب الردع القانوني يمثل أحد أكبر أسباب فشل الأنظمة في بعض الدول.<sup>2</sup>

وعلى الرغم من أن أنظمة الإقرار المالي ساعدت في تحسين مؤشرات النزاهة في عدد من الدول، إلا أن فعاليتها لا تزال محل جدل واسع بين الباحثين، فهناك من يرى أنها آلية ضرورية لكنها غير كافية بمفردها، بل يجب أن تدمج مع سياسات أوسع مثل مكافحة غسل الأموال، تعزيز استقلال القضاء، وتطوير نظم المشتريات العامة، كما أن الاعتماد المفرط على الإفصاح المالي قد يؤدي إلى خلق انطباع زائف بالشفافية إذا لم ترافقه آليات للتحقق والمساءلة ومن هنا، فإن الإقرار المالي يعد شرطاً لازماً لكنه غير كاف لتحقيق النزاهة المؤسسية.<sup>3</sup>

ومن منظور آخر، فإن التجارب الأجنبية تظهر أن التحدي الأكبر يكمن في الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي، حيث أن القوانين في كثير من الدول متقدمة من الناحية الشكلية لكنها تفشل في التطبيق بسبب غياب الإرادة السياسية أو ضعف القدرات المؤسسية، كما أن التطورات المالية العالمية مثل استخدام الشركات الوهمية والملاذات الضريبية تجعل من الصعب تتبع الأصول بدقة وبالتالي، فإن التقييم النقدي يقود إلى ضرورة تبني مقاربة شمولية تتجاوز مجرد الإقرار المالي نحو بناء أنظمة متكاملة للحوكمة والشفافية، بما يضمن فعالية حقيقية في مواجهة الفساد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.: OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011.

<sup>2</sup>Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016.: Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*, Cambridge University Press, 2005.

<sup>3</sup> Transparency International, *National Integrity System Assessment: Latin America*, Berlin, 2012.: UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, New York, 2009.: Transparency International, *Integrity Pacts in the Public Sector: An Implementation Guide*, Berlin, 2010.

<sup>4</sup> Committee on Standards in Public Life, *Standards Matter 2: Independent Review*, London, 2021.: U.S. Office of Government Ethics, *Annual Performance Report*, Washington, 2019.: GRECO, *Fourth Evaluation Round: Corruption Prevention in Respect of Members of Parliament, Judges and Prosecutors*, Strasbourg, 2016.

## المبحث السادس: أفضل الممارسات الدولية في مجال إقرار الذمة المالية

لقد كشفت التجارب المقارنة أن فعالية أنظمة إقرار الذمة المالية لا ترتبط فقط بصرامة النصوص القانونية، بل تعتمد بالأساس على تبني أفضل الممارسات الدولية التي أثبتت نجاحها في مختلف البيئات السياسية والقانونية، فالممارسات الفضلى تمثل إطارا إرشاديا يساعد الدول على سد الثغرات وتجاوز التحديات التي تعيق التنفيذ، كما تساهم في تعزيز الثقة الشعبية وضمان الامتثال الطوعي، وتشير الدراسات إلى أن الدول التي اعتمدت على تبادل الخبرات وتبني المعايير الدولية تمكنت من تطوير أنظمة أكثر كفاءة في الكشف عن تضارب المصالح والحد من الفساد.<sup>1</sup>

كما أن أفضل الممارسات لا تعني بالضرورة نسخ التجارب الأجنبية بشكل كامل، بل تتطلب تكييفا يتناسب مع السياقات الوطنية، بحيث تستمد الدروس من النجاحات والإخفاقات على حد سواء، ومن هنا فإن هذا الفصل يسعى إلى استعراض أبرز الممارسات الدولية في مجال إقرار الذمة المالية، وتحليل نقاط القوة التي يمكن الاستفادة منها، مع إبراز التحديات التي تواجه نقل هذه التجارب إلى بيئات مختلفة، ويظهر التحليل أن تبني هذه الممارسات يجب أن يقترن بإرادة سياسية جادة ومؤسسات قوية قادرة على التنفيذ والمتابعة.<sup>2</sup>

### المطلب الأول: الشفافية والعلنية كأفضل الممارسات الدولية في الإقرار المالي

تعد الشفافية والعلنية من الركائز الأساسية التي تبنتها الدول المتقدمة في مجال إقرار الذمة المالية، حيث يثبت الواقع العملي أن نشر الإقرارات على نطاق واسع يساهم في تعزيز الرقابة المجتمعية ويمنع تحول النظام إلى إجراء شكلي ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يتم نشر الإقرارات المالية للمسؤولين العموميين عبر الإنترنت، ما يسمح للصحفيين والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني بالتدقيق في البيانات وكشف أي تضارب محتمل للمصالح، وقد ساعدت هذه الممارسة على بناء ثقافة سياسية قائمة على الثقة والشفافية، كما شكلت عامل ردع للمسؤولين عن محاولة إخفاء ثرواتهم.<sup>3</sup>

وتشير التجربة الفرنسية إلى نموذج مختلف يقوم على النشر الجزئي لبعض البيانات المالية للمسؤولين، وهو ما يوازن بين حق الجمهور في المعرفة وحق المسؤولين في الخصوصية، وقد اعتبر هذا النموذج من أفضل الممارسات لأنه يوفر قدرا مناسباً من

<sup>1</sup> OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011. : World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015. : Transparency International, *Global Corruption Report*, Cambridge University Press, 2004.

<sup>2</sup> Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016.: UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, New York, 2009.: Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*, Cambridge University Press, 2005.

<sup>3</sup> United States Congress, *Ethics in Government Act of 1978*, Public Law 95-521. : U.S. Office of Government Ethics, *Annual Performance Report*, Washington, 2019. : Transparency International, *Global Corruption Report*, Cambridge University Press, 2004.

الشفافية دون تعريض المسؤولين لمخاطر أمنية، كما أن النشر الجزئي يعزز ثقة المواطنين بالنظام ويزيد من الامتثال، إذ يعي المسؤولون أن بياناتهم الأساسية ستكون متاحة للرقابة العامة، وقد أوصت منظمات دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتبني هذا التوازن باعتباره صيغة عملية قابلة للتطبيق في العديد من البيئات السياسية.<sup>1</sup>

وفي المملكة المتحدة، أثبت سجل المصالح المالية للبرلمانيين أن الشفافية العلنية تمثل أداة رقابية فعالة، حيث لعبت وسائل الإعلام دورا محوريا في كشف مخالفات كبيرة أدت إلى استقالات وإصلاحات تشريعية، مثل فضيحة النفقات البرلمانية عام 2009. وأظهرت هذه التجربة أن العلنية لا تقتصر على كشف المعلومات، بل تعزز أيضا من قدرة المجتمع المدني على الضغط لإحداث تغييرات مؤسسية، كما أن الطبيعة العلنية جعلت النظام في المملكة المتحدة مرجعا دوليا يستشهد به في النقاشات حول فعالية الإفصاح المالي، وهذا يوضح أن أفضل الممارسات الدولية تتطلب دمج الشفافية مع آليات متابعة فعالة.<sup>2</sup>

ومن زاوية أخرى، فإن العلنية المطلقة قد تثير جدلا حول حدود الخصوصية، كما أن نشر جميع البيانات قد يعرض المسؤولين وأسرهم لمخاطر أمنية لذلك، فإن أفضل الممارسات لا تتمثل في العلنية المطلقة وحدها، بل في إيجاد صيغة متوازنة تتيح الرقابة العامة مع حماية الحقوق الفردية، وقد أوصت تقارير البنك الدولي والشفافية الدولية بأن تحدد مستويات النشر بحسب طبيعة المنصب العام، بحيث يكون الإفصاح أوسع للمسؤولين السياسيين المنتخبين، وأضيق للفتات الوظيفية الأخرى، وهذا التوازن يضمن تحقيق الشفافية دون الإضرار بالحقوق الأساسية.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: استقلالية الهيئات الرقابية كأفضل الممارسات الدولية

تعتبر استقلالية الهيئات الرقابية المسؤولة عن إدارة أنظمة إقرار الذمة المالية من أهم الممارسات الدولية التي أثبتت فعاليتها في مكافحة الفساد، فالاستقلالية تمنح هذه المؤسسات القدرة على العمل دون تدخل سياسي مباشر، وتتيح لها ممارسة صلاحياتها في التحقيق والمتابعة والإحالة إلى القضاء بشكل محايد، وقد أظهرت التجربة الأمريكية عبر مكتب أخلاقيات الحكومة أن استقلال

<sup>1</sup> Haute Autorité pour la Transparence de la Vie Publique, *Annual Report*, Paris, 2015. :OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011. :World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.

<sup>2</sup> UK Parliament, *Register of Members' Financial Interests*, London, 2020. :Committee on Standards in Public Life, *Standards Matter 2: Independent Review*, London, 2021. :Transparency International UK, *Corruption in the UK: Overview and Policy Recommendations*, London, 2018.

<sup>3</sup> Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016. :UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, New York, 2009. :Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*, Cambridge University Press,

الهيئة الرقابية يجعلها أكثر قدرة على فرض الالتزام، حتى على كبار المسؤولين في الدولة، وتشير الأدبيات إلى أن غياب الاستقلالية يؤدي غالبا إلى ضعف الامتثال وتحويل الإقرار المالي إلى مجرد إجراء شكلي بلا أثر عملي.<sup>1</sup>

وفي فرنسا، ساهمت الهيئة العليا للشفافية في الحياة العامة في ترسيخ نموذج مؤسسي مستقل، حيث تتمتع بصلاحيات واسعة للتحقيق ومراجعة الإقرارات، إضافة إلى سلطة الإحالة إلى القضاء عند وجود مخالفات، ويلاحظ أن نجاح هذه الهيئة ارتبط باستقلالها الإداري والمالي، ما مكنها من مواجهة الضغوط السياسية بقدر كبير من الحياد، وقد أوصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعدد من الدراسات بتبني مثل هذه النماذج المؤسسية المستقلة، باعتبارها من أفضل الممارسات الدولية التي تضمن تطبيق القانون بشكل فعال.<sup>2</sup>

وفي المقابل، تظهر تجارب أمريكا اللاتينية أن غياب الاستقلالية يؤدي إلى فشل الأنظمة الرقابية، حيث تخضع العديد من الهيئات لسلطة البرلمان أو الحكومة، مما يجعلها عاجزة عن التحقيق في ملفات حساسة تخص كبار المسؤولين، وقد أشارت تقارير الشفافية الدولية إلى أن هذا الخلل ساهم في استمرار تضارب المصالح والإثراء غير المشروع، رغم وجود قوانين واضحة للإقرار المالي ومن هنا، فإن المقارنة الدولية تؤكد أن استقلالية الهيئات ليست ترفا قانونيا، بل شرطا جوهريا لضمان الفعالية.<sup>3</sup>

ومن زاوية أخرى، فإن استقلالية الهيئات الرقابية يجب أن توازن بآليات للمساءلة والشفافية، إذ أن منح الاستقلالية المطلقة قد يؤدي إلى مخاطر تتعلق بسوء استخدام السلطة أو غياب الرقابة الشعبية لذلك، فإن أفضل الممارسات الدولية تقوم على الجمع بين الاستقلالية من جهة، والرقابة البرلمانية والمجتمعية من جهة أخرى، وتشير الدراسات إلى أن الأنظمة الأكثر نجاحا هي تلك التي تضع ضمانات قانونية لاستقلال الهيئات، وفي الوقت ذاته تفرض عليها الالتزام بتقارير دورية وعلنية وبهذا الشكل، يتحقق التوازن بين الحياد والمساءلة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> U.S. Office of Government Ethics, *Annual Performance Report*, Washington, 2019. :OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011. :World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.

<sup>2</sup> Haute Autorité pour la Transparence de la Vie Publique, *Annual Report*, Paris, 2015. :Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016. :Transparency International, *Global Corruption Report*, Cambridge University Press, 2004.

<sup>3</sup> Transparency International, *National Integrity System Assessment: Latin America*, Berlin, 2018. : Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*, Cambridge University Press, 2005. :GRECO, *Fourth Evaluation Round: Corruption Prevention in Respect of Members of Parliament, Judges and Prosecutors*, Strasbourg, 2016.

<sup>4</sup> OECD, *Public Sector Integrity: A Framework for Assessment*, OECD Publishing, 2005. :UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, New York,

### المطلب الثالث: توظيف التكنولوجيا كأفضل الممارسات الدولية في الإقرار المالي

لقد أثبتت التجارب المقارنة أن إدماج التكنولوجيا في أنظمة الإقرار المالي يمثل إحدى أفضل الممارسات الدولية التي تعزز من كفاءة وفعالية الرقابة، فالنظم الإلكترونية تتيح للمسؤولين العموميين تقديم إقراراتهم عبر منصات رقمية مؤمنة، مما يقلل من الأخطاء البشرية ويسهل عملية المراجعة، كما تسمح هذه الأنظمة بربط البيانات المالية المقدمة مع قواعد بيانات ضريبية ومصرفية لتسريع عملية التحقق، وتشير الدراسات إلى أن الرقمنة تسهم في خفض التكاليف التشغيلية وتحسين مستوى الامتثال الطوعي، إذ أصبح تقديم البيانات يتم بشكل أسرع وأكثر دقة.<sup>1</sup>

وفي أوروبا، اعتمدت دول مثل إستونيا والنرويج أنظمة رقمية متقدمة مكنت السلطات من تحليل كميات ضخمة من البيانات المالية بشكل تلقائي، وقد ساعد هذا على اكتشاف حالات تضارب مصالح وإثراء غير مشروع في مراحل مبكرة، ما جعل النظام أكثر فاعلية في الوقاية من الفساد، كما أن هذه النظم وفرت إمكانية الوصول إلى الإقرارات عبر بوابات إلكترونية عامة، الأمر الذي عزز من الرقابة المجتمعية، وأكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن التجارب الأوروبية تمثل نموذجاً يحتذى به في مجال توظيف التكنولوجيا لخدمة الشفافية.<sup>2</sup>

أما في الدول النامية، فقد ساهمت المبادرات التقنية التي أطلقها البنك الدولي ومنظمات إقليمية في دعم بناء أنظمة إلكترونية مبسطة، تتيح على الأقل جمع البيانات بشكل مركزي، وعلى الرغم من أن هذه الدول ما زالت تواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية وضعف القدرات التقنية، إلا أن إدخال التكنولوجيا ساعدها على تقليص فرص الفساد المرتبطة بالأنظمة الورقية، وتوضيح الأدبيات أن التدرج في استخدام التكنولوجيا، بدءاً من قواعد بيانات بسيطة وصولاً إلى الذكاء الاصطناعي، يمثل استراتيجية فعالة للتكيف مع الإمكانيات المتاحة.<sup>3</sup>

ومن زاوية أخرى، فإن الاعتماد المفرط على التكنولوجيا يثير إشكاليات تتعلق بأمن المعلومات وحماية الخصوصية، خاصة في ظل التهديدات السيبرانية المتزايدة، كما أن الفجوة الرقمية بين الدول الغنية والفقيرة قد تؤدي إلى تفاوت كبير في مستوى

2009. :Committee on Standards in Public Life, *Standards Matter 2: Independent Review*, London, 2021.

<sup>1</sup> OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011. :World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015. : Transparency International, *Global Corruption Report*, Cambridge University Press, 2004.

<sup>2</sup> OECD, *Digital Government Review of Norway*, OECD Publishing, 2017. :European Commission, *Digital Government Benchmark Report*, Brussels, 2020. :UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, New York, 2009.

<sup>3</sup> World Bank, *E-Government and Anticorruption: Case Studies*, Washington, 2016. :Transparency International, *Open Data and Corruption Prevention*, Berlin, 2017. :Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*, Cambridge University Press, 2005.

الشفافية، حيث تتمتع بعض الدول بأنظمة متقدمة بينما تظل أخرى عاجزة عن تطبيق أبسط الحلول لذلك، فإن أفضل الممارسات الدولية توصي بمقاربة متوازنة، تجمع بين استخدام التكنولوجيا وتطوير القدرات البشرية والمؤسسية، بما يضمن استدامة النظام وحمايته من المخاطر.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: التكامل مع الأطر الدولية كأفضل الممارسات

إن التكامل مع الأطر الدولية يعد من أبرز الممارسات التي أثبتت فعاليتها في دعم أنظمة إقرار الذمة المالية على المستوى الوطني، حيث تتيح هذه الأطر وضع معايير موحدة وتسهيل تبادل الخبرات بين الدول، وتعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإطار الأشمل الذي ألزم الدول الأطراف بتبني آليات للإفصاح المالي كجزء من استراتيجياتها الوطنية للشفافية، كما وفرت الاتفاقية دليلا مرجعيا للتشريعات الوطنية، مما جعلها حجر الأساس لأي إصلاح مؤسسي في هذا المجال، وتشير الدراسات إلى أن الدول التي التزمت بمعايير هذه الاتفاقية تمكنت من بناء أنظمة أكثر قوة وتكاملا.<sup>2</sup>

وقد ساهمت منظمات إقليمية مثل مجموعة الدول ضد الفساد (GRECO) التابعة لمجلس أوروبا في وضع معايير تفصيلية لمكافحة تضارب المصالح والإفصاح المالي، حيث يتم إخضاع الدول الأعضاء لتقارير تقييم دورية تبرز مكامن القوة والضعف في أنظمتها، وقد أثبتت هذه الآلية فعاليتها في دفع الحكومات إلى إدخال إصلاحات جوهرية، كما وفرت قاعدة بيانات واسعة للتجارب المقارنة ومن هنا، فإن التكامل مع الأطر الدولية لا يقتصر على الالتزام القانوني، بل يشمل أيضا آليات متابعة ورقابة فعالة.<sup>3</sup>

وفي السياق نفسه، فإن التعاون مع البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أتاح للدول النامية فرصا كبيرة للحصول على الدعم الفني والمالي لتطوير أنظمة الإفصاح المالي، فقد قامت هذه المؤسسات بتنظيم برامج تدريبية ودراسات مقارنة، إضافة إلى توفير منصات إلكترونية لتبادل الخبرات، وقد أظهرت التجارب أن هذا التعاون ساعد بعض الدول على تجاوز

<sup>1</sup> Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016. :OECD, *Public Sector Integrity: A Framework for Assessment*, OECD Publishing, 2005. :Transparency International, *Integrity Pacts in the Public Sector: An Implementation Guide*, Berlin, 2010.

<sup>2</sup> United Nations, *United Nations Convention against Corruption (UNCAC)*, New York, 2003. : UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, 2009. :World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015.

<sup>3</sup> GRECO, *Fourth Evaluation Round: Corruption Prevention in Respect of Members of Parliament, Judges and Prosecutors*, Strasbourg, 2016. :OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011. :Transparency International, *Global Corruption Report*, Cambridge University Press, 2004.

التحديات التقنية والمؤسسية التي كانت تعيق التنفيذ، ويعد هذا التكامل مثالا على أن الإرادة السياسية وحدها غير كافية ما لم تدعم بمصادر خارجية من الخبرة والمعرفة.<sup>1</sup>

ومن زاوية أخرى، فإن التكامل مع الأطر الدولية قد يواجه تحديات تتعلق بمدى ملاءمة المعايير الدولية للسياسات المحلية، حيث أن بعض التوصيات قد لا تكون قابلة للتطبيق في البيئات التي تعاني من ضعف البنية المؤسسية أو قلة الموارد، كما أن الالتزام الشكلي بالمعايير دون تطبيق فعلي يظل إحدى الإشكاليات القائمة في العديد من الدول لذلك، فإن أفضل الممارسات تقتضي الجمع بين الالتزام الدولي والتكيف المحلي، بما يضمن انسجام التشريعات الوطنية مع السياقات الخاصة بكل دولة.<sup>2</sup>

### المطلب الخامس: الدروس المستفادة من التجارب الدولية

إن استقراء التجارب الدولية في مجال إقرار الذمة المالية يكشف عن مجموعة من الدروس التي يمكن أن تشكل أساسا لأي إصلاح وطني فعال، حيث أن أبرز هذه الدروس يتمثل في أن الإرادة السياسية القوية هي الشرط الأول لضمان فعالية النظام، فالتجارب الناجحة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا برهنت أن وجود دعم سياسي على أعلى المستويات يمثل نقطة الانطلاق الحقيقية لأي نظام رقابي متماسك، كما أن غياب هذه الإرادة، كما هو الحال في بعض دول أمريكا اللاتينية، يؤدي إلى تحويل الإقرار المالي إلى التزام شكلي، وتشير الدراسات إلى أن النصوص القانونية مهما بلغت صرامتها تظل عاجزة إذا لم تنفذ بإرادة صادقة.<sup>3</sup>

ومن التوصيات المركزية التي أجمعت عليها الأدبيات المقارنة ضرورة الجمع بين الشفافية والخصوصية، بحيث يتم نشر الإقرارات بشكل علني أو جزئي حسب طبيعة المنصب، بما يتيح الرقابة المجتمعية دون المساس بحقوق الأفراد الأساسية، وقد أثبتت التجربة الأمريكية أن العلنية المطلقة ترفع مستوى الردع، بينما بينت التجربة الفرنسية أن النشر الجزئي يوازن بين الشفافية والأمن

<sup>1</sup> World Bank & OECD, *Public Sector Transparency and Accountability: Making It Happen*, Washington, 2004. :Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*, Cambridge University Press, 2005. :Transparency International, *Integrity Pacts in the Public Sector: An Implementation Guide*, Berlin, 2010.

<sup>2</sup> OECD, *Public Sector Integrity: A Framework for Assessment*, OECD Publishing, 2005. :Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016. :Committee on Standards in Public Life, *Standards Matter 2: Independent Review*, London, 2021.

<sup>3</sup> World Bank, *Strengthening Governance through Financial Disclosure*, Washington, 2015. :OECD, *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*, OECD Publishing, 2011. : Transparency International, *Global Corruption Report*, Cambridge University Press, 2004.

الشخصي ومن هنا، فإن أفضل الممارسات تقتضي صياغة نموذج مختلط قابل للتكيف مع الخصوصيات الوطنية، دون الإخلال بجوهر الشفافية.<sup>1</sup>

كما أن الاستقلالية المؤسسية تمثل أحد أهم الدروس المستفادة، حيث أظهرت التجارب أن الهيئات الرقابية المستقلة قادرة على فرض الالتزام حتى على كبار المسؤولين، في حين أن الهيئات التابعة للسلطة التنفيذية أو التشريعية تفشل في أداء دورها بسبب الضغوط السياسية لذلك، فإن التوصية الأساسية تتمثل في منح هذه المؤسسات استقلالاً مالياً وإدارياً، مع إخضاعها في الوقت ذاته لآليات مساءلة شفافة، ويؤكد الباحثون أن هذا التوازن بين الاستقلالية والمساءلة يشكل حجر الأساس لنجاح أي نظام.<sup>2</sup>

ومن منظور شمولي، فإن التجارب المقارنة توصي بضرورة ربط أنظمة الإقرار المالي بأطر الحوكمة الأوسع، مثل مكافحة غسل الأموال وتعزيز المشتريات العامة النزيفة، كما أن التعاون مع الأطر الدولية كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يوفر قاعدة مرجعية تساعد على تحسين الأداء الوطني، وتوصلت الدراسات إلى أن الدرس الأبرز هو أن إقرار الذمة المالية ليس أداة معزولة، بل جزء من منظومة شاملة للحكومة، وأن نجاحه يتطلب تكاملاً بين النصوص القانونية، المؤسسات الفاعلة، والدعم المجتمعي.<sup>3</sup>

#### الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، يتضح بجلاء أن إقرار الذمة المالية لا يمثل مجرد إجراء قانوني شكلي أو التزام إداري تقليدي، وإنما يعد أحد الركائز البنوية الأساسية التي تقوم عليها منظومة النزاهة الحديثة، بوصفه أداة وقائية ورقابية ذات طابع مزدوج، تستهدف من جهة تعزيز الشفافية في إدارة الشأن العام، ومن جهة أخرى تمكين الجهات المختصة من الكشف المبكر عن مظاهر الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح واستغلال الوظيفة العامة، وهو ما يجعله آلية مركزية في مواجهة الفساد في مراحلها الأولية قبل تفاقمه وتحوله إلى ظاهرة مؤسسية يصعب احتواؤها.

<sup>1</sup> Haute Autorité pour la Transparence de la Vie Publique, *Annual Report*, Paris, 2015. :United States Congress, *Ethics in Government Act of 1978*, Public Law 95-521. :OECD, *Public Sector Integrity: A Framework for Assessment*, OECD Publishing, 2005.

<sup>2</sup> Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie J., *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (2nd ed.)*, Cambridge University Press, 2016. :Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*, Cambridge University Press, 2005. :Transparency International, *Integrity Pacts in the Public Sector: An Implementation Guide*, Berlin, 2010.

<sup>3</sup> UNODC, *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, United Nations, New York, 2009. :GRECO, *Fourth Evaluation Round: Corruption Prevention in Respect of Members of Parliament, Judges and Prosecutors*, Strasbourg, 2016. :Committee on Standards in Public Life, *Standards Matter 2: Independent Review*, London, 2021.

غير أن التحليل المتعمق الذي تناولته هذه الدراسة يفضي إلى نتيجة مفادها أن فعالية نظام إقرار الذمة المالية لا تتحدد فقط بوجود نصوص قانونية تنظم إجراءاته أو تلزم الخاضعين له بتقديم البيانات المالية، وإنما تتوقف بدرجة كبيرة على طبيعة البيئة المؤسسية والقانونية التي يحتضنها، إذ إن هذا النظام يفقد قيمته الحقيقية إذا لم يكن مدعوما بإرادة سياسية جادة تتبنى مبدأ المساءلة، وبهيئات رقابية مستقلة تتمتع بالحياد والقدرة الفنية، وبجهاز قضائي كفء قادر على إنفاذ القانون بصورة فعالة، فضلا عن وجود منظومة إدارية تتسم بالكفاءة والشفافية وتتكامل أدوارها مع بقية مكونات نظام النزاهة.

وقد كشفت الدراسة، من خلال المنهج المقارن وتحليل التجارب الدولية، أن النماذج التي تعتمد على مبدأ العلنية والإفصاح المفتوح، وتتيح قدرا معقولاً من الرقابة المجتمعية والإعلامية، تحقق مستويات أعلى من الامتثال والردع، ليس فقط بسبب الحشوية من المساءلة القانونية، بل أيضا نتيجة الضغط المجتمعي الذي يشكل عاملا مكملا للرقابة الرسمية، في حين أن الأنظمة التي تكتفي بالإفصاح السري أو المحدود غالبا ما تعاني من ضعف في الفاعلية، وتتحوّل فيها الإقرارات المالية إلى إجراء بيروقراطي يفتقر إلى الأثر العملي، الأمر الذي يؤدي إلى تقويض الغاية الجوهرية التي أنشئ من أجلها هذا النظام.

كما أظهرت الدراسة أن غياب التكامل بين الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية يمثل أحد أبرز التحديات التي تعيق تحقيق الفاعلية المرجوة، إذ إن وجود تشريع متقدم في مجال إقرار الذمة المالية لا يكون كافيا في حد ذاته إذا لم يقترن بآليات تنفيذ واضحة، ونظم تحقق وتدقيق فعالة، وقواعد صارمة لتبادل المعلومات بين الجهات المعنية، إضافة إلى غياب الربط بين هذا النظام وغيره من الأدوات المكتملة، مثل قوانين تعارض المصالح، ونظم حماية المبلغين، وآليات الشفافية والإفصاح العام، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إفراغ النظام من مضمونه وتحويله إلى التزام شكلي محدود الأثر.

وانطلاقا من ذلك، فإن إقرار الذمة المالية ينبغي أن يفهم في إطاره الأوسع كجزء لا يتجزأ من منظومة الحوكمة الرشيدة، التي تقوم على تكامل الأبعاد القانونية والمؤسسية والثقافية، حيث لا يمكن تحقيق أثر مستدام في مكافحة الفساد دون ترسيخ ثقافة مجتمعية داعمة للنزاهة، وتعزيز الوعي بأهمية المساءلة، وتفعيل دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مراقبة الأداء العام، بما يساهم في بناء بيئة رافضة للفساد على المستويين الفردي والمؤسسي.

وبناء على ما تقدم، فإن تعزيز فعالية نظام إقرار الذمة المالية يتطلب تبني مقاربة شمولية تتجاوز الإطار القانوني الضيق، لتشمل تطوير التشريعات بما يواكب المعايير الدولية وأفضل الممارسات، وتعزيز استقلالية وفعالية الأجهزة الرقابية، وتفعيل أدوات التحول الرقمي في إدارة الإقرارات المالية وتحليلها، بما يسمح بالكشف الآلي عن الأنماط غير الطبيعية في الثروات، إضافة إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي في تبادل المعلومات المالية ومكافحة التدفقات غير المشروعة، وهو ما أصبح ضرورة ملحة في ظل العولمة الاقتصادية وتشابك المصالح العابرة للحدود.

وفي ضوء ذلك كله، يمكن القول إن إقرار الذمة المالية، رغم كونه أداة ذات طابع تقني في ظاهرها، إلا أنه يعكس في جوهره فلسفة متكاملة تقوم على ترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة كقيم حاكمة للعمل العام، وأن نجاحه لا يقاس فقط بعدد الإقرارات المقدمة، وإنما بمدى قدرته على إحداث تغيير حقيقي في سلوك الأفراد والمؤسسات، بما يساهم في بناء منظومة نزاهة فعالة

وقادرة على التصدي للفساد بصورة منهجية ومستدامة، وهو ما يشكل في نهاية المطاف حجر الزاوية لأي مشروع إصلاح يسهى إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع.

### النتائج

1. أن إقرار الذمة المالية يمثل أداة قانونية فعالة نسبيا، تعتمد فعاليتها على السياق المؤسسي والسياسي للدولة.
2. أن النصوص القانونية، مهما بلغت دقتها، لا تكفي وحدها لضمان مكافحة الفساد، ما لم تدعمه بآليات تنفيذ فعالة ومؤسسات مستقلة.
3. أن العلنية والشفافية تعدان من أهم عناصر نجاح نظام الإقرار المالي، لما لهما من دور في تعزيز الرقابة المجتمعية.
4. أن التجارب الدولية المتقدمة أثبتت أن التكامل بين الإطار القانوني والرقابة المؤسسية والقضائية يحقق نتائج ملموسة في الحد من الفساد.
5. أن ضعف القدرات الإدارية والتقنية يؤدي إلى تقويض فعالية نظام الإقرار المالي وتحويله إلى إجراء شكلي.
6. أن العولمة المالية وتشابك الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود تشكل تحديا رئيسيا أمام تتبع الأصول والكشف عن الفساد.
7. أن التقدم التكنولوجي، خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، يمثل فرصة لتعزيز فعالية أنظمة الرقابة، لكنه يطرح تحديات قانونية تتعلق بالخصوصية.
8. أن غياب الاستقلالية المؤسسية للهيئات الرقابية يعد من أبرز معوقات نجاح نظم الإفصاح المالي.
9. أن الثقافة المجتمعية تلعب دورا حاسما في تعزيز الامتثال الطوعي لنظم الإقرار المالي.
10. أن فعالية نظام الإقرار المالي تظل مشروطة بوجود قضاء مستقل قادر على إنفاذ القوانين بفعالية.

### التوصيات

1. تعزيز الإرادة السياسية باعتبارها الأساس الحقيقي لتفعيل أنظمة مكافحة الفساد .
2. ضمان الاستقلالية المؤسسية للهيئات الرقابية، ماليا وإداريا، مع إخضاعها لمساءلة شفافة .
3. توسيع نطاق الشفافية من خلال اعتماد نماذج للنشر العلني أو الجزئي لإقرارات الذمة المالية .
4. تطوير الأطر التشريعية بما يتوافق مع المعايير الدولية، خاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .
5. تعزيز القدرات المؤسسية عبر تدريب الكوادر وتوفير الموارد التقنية الحديثة .
6. استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتعزيز كفاءة أنظمة الرقابة .

7. وضع أطر قانونية لحماية الخصوصية بما يحقق التوازن بين الشفافية والحقوق الفردية .
8. تعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات وتتبع الأصول العابرة للحدود .
9. تفعيل دور المجتمع المدني والإعلام في الرقابة على إقرارات الذمة المالية .
10. إدماج ثقافة النزاهة في التعليم والتدريب لتعزيز الامتثال المجتمعي طويل الأمد .

### الرؤية المستقبلية

في ضوء التحولات العالمية المتسارعة، يتوقع أن تشهد أنظمة إقرار الذمة المالية تطورا نوعيا في السنوات القادمة، مدفوعا بعوامل التكنولوجيا والعولمة والتوجه نحو الحوكمة الرقمية، ومن المرجح أن تتجه الدول إلى اعتماد أنظمة رقمية متكاملة للإفصاح المالي، تعتمد على قواعد بيانات مترابطة وتقنيات تحليل متقدمة، بما يتيح الكشف المبكر عن المخاطر وتعزيز كفاءة الرقابة. كما يتوقع أن يزداد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المالية، واكتشاف الأنماط غير الطبيعية التي قد تشير إلى ممارسات فساد، الأمر الذي سيعزز من الطابع الاستباقي لأنظمة مكافحة الفساد بدلا من الاكتفاء بالمعالجة اللاحقة وفي المقابل، ستهز تحديات قانونية وأخلاقية تتعلق بحماية الخصوصية وأمن المعلومات، ما يستدعي تطوير أطر تنظيمية متقدمة تحقق التوازن بين الشفافية وحماية الحقوق الأساسية.

وعلى المستوى الدولي، يتوقع أن يتعزز التعاون بين الدول في مجال تبادل المعلومات المالية وتتبع الأصول، خاصة في ظل تزايد الجرائم المالية العابرة للحدود، وهو ما سيجعل من إقرار الذمة المالية جزءا من منظومة عالمية متكاملة لمكافحة الفساد، وبناء على ذلك، فإن المستقبل يتطلب الانتقال من النماذج التقليدية إلى نماذج ذكية ومتكاملة تعتمد على التكنولوجيا والحوكمة الرشيدة، بما يضمن تحقيق فعالية أكبر واستدامة في جهود مكافحة الفساد.

## المراجع

## المراجع العربية

1. أبو سليم، أحمد محمود. مكافحة الفساد: دراسة مقارنة. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2009.
2. الأحمدي، بهاء أحمد سليم. "الشفافية الإدارية في تحقيق التنمية الإدارية". المجلة العربية للإدارة المحلية والتنمية، 2014.
3. الجدعان، سعد. اقتصاديات الثقافة لدول مجلس التعاون الخليجي ودورها في مكافحة الفساد. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت، 2023.
4. عبد الله، جوهر. الفساد الإداري والمالي: الظواهر والمعالجات. دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، 2021.
5. فيروز، شنوف. الاتجاهات الحديثة في نظرية الذمة المالية: مبدأ وحدة الذمة المالية، شركة الشخص الواحد، التصرف الائتماني (دراسة مقارنة). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011.
6. الفتلاوي، منصور. نظرية الذمة المالية: دراسة مقارنة بين الفقهين الوضعي والإسلامي. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010.
7. الجاسم، دعيح. مكافحة الفساد. الكويت: مكتبة آفاق، 2022.
8. خالد، جمال. الشفافية ومكافحة الفساد في العمل الإداري. عمان - الأردن: دار الرنيم للنشر والتوزيع، 2025.
9. الطعاني، مُجَّد. مكافحة الفساد بين التشخيص والعلاج من الألف إلى الياء. عمان - الأردن: دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، 2025.
10. خالد، كاظم. جرائم الفساد ذات العنصر الأجنبي ووسائل مكافحتها. القاهرة: دار مصر للنشر والتوزيع، 2025.
11. غنيمي، جابر. النظرية القانونية لمكافحة الفساد. تونس: مجمع الأطرش، 2025.
12. خير، السعيد. جرائم الفساد المالي والإداري والاقتصادي في القطاعين العام والخاص. عمان - الأردن: دار الثقافة، 2024.

## المراجع الأجنبية

1. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). *Asset Declarations for Public Officials: A Tool to Prevent Corruption*. Paris: OECD Publishing, 2011.

2. World Bank. *Strengthening Governance through Financial Disclosure*. Washington, DC: World Bank, 2015.
3. Transparency International. *Global Corruption Report*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.
4. Rose-Ackerman, Susan, and Bonnie J. Palifka. *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform*. 2nd ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2016.
5. Johnston, Michael. *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.
6. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*. New York: United Nations, 2009.
7. Group of States against Corruption (GRECO). *Fourth Evaluation Round: Corruption Prevention in Respect of Members of Parliament, Judges and Prosecutors*. Strasbourg: Council of Europe, 2016.
8. Committee on Standards in Public Life. *Standards Matter 2: Independent Review*. London, 2021.
9. U.S. Office of Government Ethics. *Annual Performance Report*. Washington, DC, 2019.
10. U.S. Government Accountability Office (GAO). *Ethics Program Effectiveness Report*. Washington, DC, 2017.
11. United States Congress. *Ethics in Government Act of 1978*. Public Law 95-521.
12. Haute Autorité pour la Transparence de la Vie Publique. *Annual Report*. Paris, 2015.
13. Transparency International UK. *Corruption in the UK: Overview and Policy Recommendations*. London, 2018.

14. European Commission. *Digital Government Benchmark Report*. Brussels, 2020.
15. OECD. *Public Sector Integrity: A Framework for Assessment*. Paris: OECD Publishing, 2005.
16. World Bank and OECD. *Public Sector Transparency and Accountability: Making It Happen*. Washington, DC, 2004.
17. Transparency International. *Integrity Pacts in the Public Sector: An Implementation Guide*. Berlin, 2010.
18. Transparency International Mexico. *Informe Nacional de Integridad*. Mexico City, 2019.
19. World Bank. *Combating Corruption in Public Services: Case Studies*. Washington, DC, 2012.
20. Asian Development Bank. *Anticorruption Policy: Enhancing the Role of ADB in Combating Corruption*. Manila, 1998.